

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إشكالية المردودية المالية لدى

المؤسسات الصغيرة

"دراسة حالة بمؤسسة البهجة للحليب-السوقر-ولاية تيارت"

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف:

حري خليفة

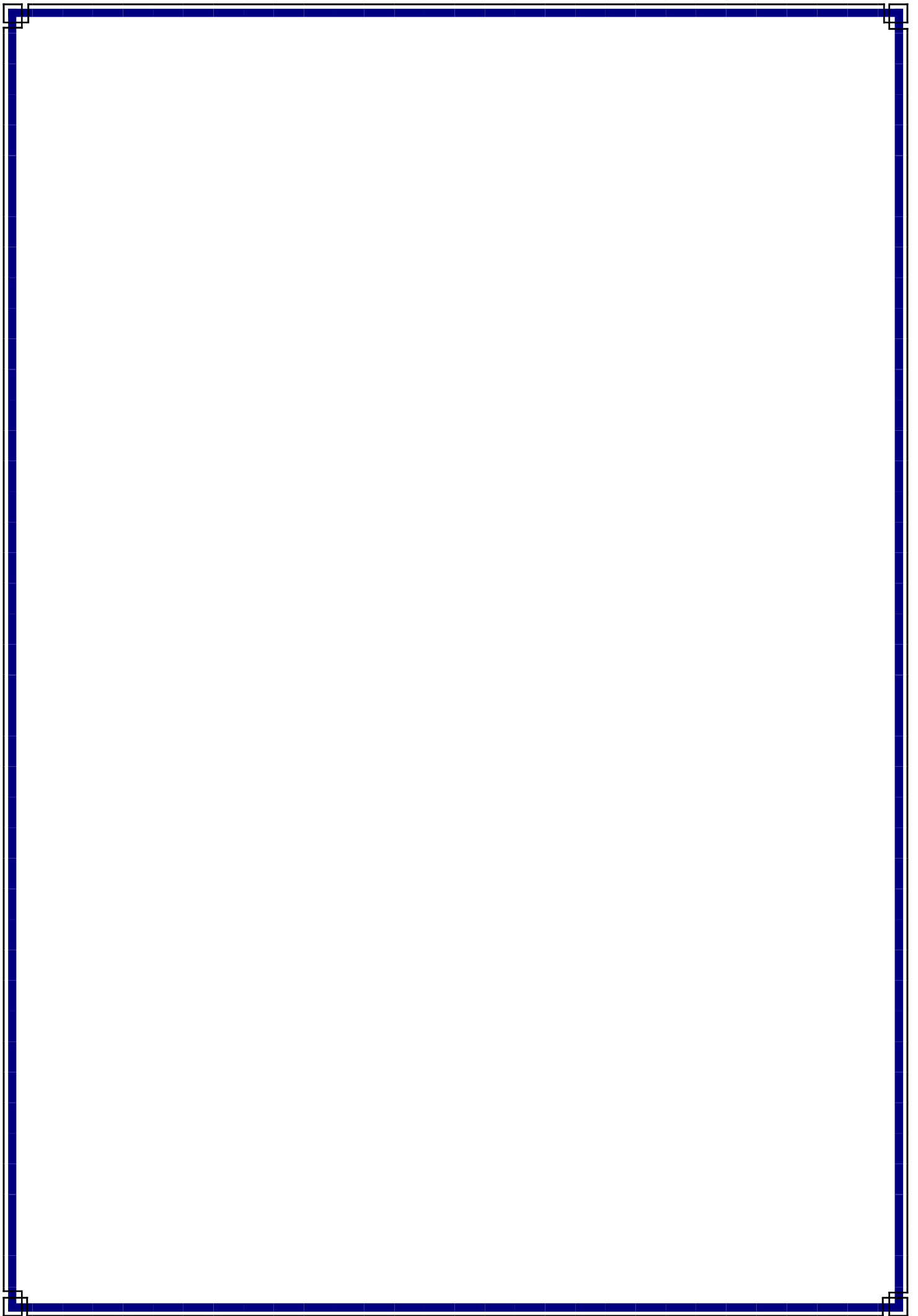
إعداد الطالبتين:

● داو مسعودة

● يحي شريف ميمونة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/25

السنة الجامعية 2015م-2016م



قائمة

الأشكال والجراد

فهرس الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

- شكل (1-2): العلاقة بين المبيعات وصافي الأصول العاملة وصافي ربح البيع 36
- شكل (2-2): مفهوم المردودية..... 38
- شكل (3-2): المفهوم الوظيفي للمردودية..... 39
- شكل (4-2): العلاقة بين المردودية المالية والإقتصادية 49
- شكل (5-2): العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية..... 53
- شكل (6-2): نموذج ديون لتحليل المردودية..... 55
- شكل (7-2): تحليل الربحية وفقا لنموذج دوبرون..... 56
- شكل (8-2): نموذج دوبرون لتحليل معدل العائد على الاستثمار..... 58
- شكل (9-2): الرسم المنطقي لمبيعات المؤسسة 59
- شكل (10-2): رسم بياني يبين منحنى التكاليف الثابتة 63
- شكل (11-2): منحنى التكاليف المتغير بدلالة وحدات الإنتاج 64
- شكل (12-2): منحنى الكمية المنتجة المباعة بدلالة التكلفة 67
- شكل (1-3): الرسم البياني لعلاقة التكلفة والحجم والربح..... 70
- شكل (2-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة البهجة للحليب 77
- شكل (3-3): منحنى تغيرات أهم عناصر الميزانية 83

قائمة الجداول

- جدول (1-3): النسب المالية لمؤسسة البهجة للسنوات 80
- جدول (2-3): تغيرات أهم عناصر الميزانية..... 84

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار أهمية المردودية المالية في تحديد وضعية المؤسسة، إذ تعتبر المردودية المالية من أدوات التحليل المالي ووسيلة لتقييم نشاط أي مؤسسة التي تضمن لها تمويلها وإستمراريتها.

فالمؤسسات المصغرة ذات الطابع الخاص تسعى دائما إلى تحقيق أرباح لتغطية تكاليفها عكس ما تسعى إليه المؤسسات العمومية التي تهتم بالجانب الإجتماعي بإعتبارها تعتمد على الدولة في تغطية خسائرها وهي بذلك لا تولي إهتماما لتحليل المردودية، على غرار المؤسسات المصغرة التي يعرف واقعها نقصان في إستخدام المردودية كأداة للتحليل. هذا راجع إلى عدة أسباب نذكر من بينها: كون ان القرارات المتخذة تعود إلى المالك بصفته المدير العام أما الدولة فلها صفة المراقب فقط، السبب الآخر والأكثر إنتشارا هو نقص الخبرات والكفاءات لدى المسيرين مما يؤدي إلى تذبذب الإيرادات المحققة لديها. وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المصغرة إلا أن لها دور بارز في حلقة الإقتصاد العام ولها قدرة التأثير.

Résumé

La rentabilité financière de l'entreprise constitue une préoccupation majeure pour le dirigeant; en effet elle constitue non seulement un outil et un moyen pour mesurer la performance de l'activité de l'entreprise et de dégager le degré de son efficacité et de son efficience; mais surtout un élément de prise de décision adéquate et fiable ; Ainsi plusieurs méthode ont été apportées pour calculer et mesurer cette rentabilité financière et donner une idée claire sur les résultats réalisés pour l'entreprise.

Cependant, et compte tenu des spécificités de l'entreprise publique Algérienne qui active dans un contexte socio-économique hostile, une faible importance et accordée à l'exploitation et à l'usage d'un tel outil d'analyse qui est la rentabilité financière du fait de la logique sociale qui gère l'entreprise au détriment de la logique économique et de rentabilité.

فهرس الرضعماء

كلمة شكر

ملخص

قائمة الأشكال والجداول

الفهرس

مقدمة أ

الفصل الأول: ماهية المؤسسة المصغرة ومصادر تمويلها

تمهيد الفصل

- المبحث الأول: إنشاء المؤسسة المصغرة في الجزائر..... 03
- المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة 03
- المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات المصغرة..... 05
- المطلب الثالث: واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر 07
- المبحث الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة المصغرة وأهم المشاكل التي تعترضها..... 11
- المطلب الأول: خصائص المؤسسة المصغرة..... 11
- المطلب الثاني: الأهداف المرجوة من انشاء مؤسسة مصغرة وبسبب انتشارها..... 13
- المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تعترض ترقية المؤسسة المصغرة..... 15
- المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسة المصغرة 17
- المطلب الأول: ماهية التمويل 17
- المطلب الثاني: التمويل الداخلي..... 21
- المطلب الثالث: التمويل الخارجي 23
- خاتمة الفصل 31

الفصل الثاني: المردودية المالية للمؤسسات المصغرة

تمهيد 33

فهرس الموضوعات

34	المبحث الأول: الجانب النظري للمردودية
34	المطلب الأول: مفهوم المردودية
40	المطلب الثاني: مكونات المردودية ومتطلباتها
46	المطلب الثالث : أنواع المردودية
50	المبحث الثاني: تحليل المردودية المالية ووضعيتها في المؤسسة الجزائرية
50	المطلب الأول: التحليل المالي وتقدير ربحية المشروع
51	المطلب الثاني: معايير ونماذج المردودية المالية
60	المطلب الثالث: وضعية المردودية في المؤسسة الجزائرية
62	المبحث الثالث: ماهية عتبة المردودية
62	المطلب الأول: مفهوم عتبة المردودية وعناصرها
65	المطلب الثاني: تحديد نقطة التعادل وأهميتها
68	المطلب الثالث: العلاقة بين التكلفة والإيراد والربح
72	خاتمة الفصل

الفصل الثالث: دراسة حالة-مؤسسة بهجة للحليب-السوقر

74	تمهيد:
75	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة البهجة للحليب بالسوقر -تيارت-
75	المطلب الأول: نبذة عن تاريخ المؤسسة
76	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
78	المطلب الثالث: نشاطها وأهدافها
79	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة البهجة
79	المطلب الأول: تحليل النسب المالية لمؤسسة البهجة
82	المطلب الثاني: دراسة أهم عناصر الميزانية للسنوات

فهرس اموضوعات

86	المبحث الثالث: العراقيل والآفاق
86	المطلب الأول: العراقيل الموجودة
87	المطلب الثاني: الإجراءات التحفيزية
87	المطلب الثالث: آفاق ومشاريع مؤسسة البهجة
89	خاتمة الفصل
91	خاتمة عامة
95	قائمة المصادر والمراجع
99	الملاحق

فقدرة عالية

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسة الركيزة والخلية الأساسية للحياة الاقتصادية باعتبارها مصدر للثروة والممول الرئيسي للأسواق بالمنتجات والخدمات حيث أن المتتبع لمسار الجزائر الاقتصادي يلاحظ أنه مر بمراحل متعددة منذ الاستقلال وكانت كل مرحلة تتميز بخصائص معينة، وظروف خاصة ومشاكل وعقبات كثيرة ذلك أن الحقبة الاستعمارية خلقت عراقيل كبيرة وأوضاع اجتماعية واقتصادية منهارة.

فمنذ الاستقلال كانت اهتمامات الدولة نصب في مجملها على جعل المؤسسات الاقتصادية الموروثة مع قلتها تسير بصفة عادية من جهة وخلق جهاز إداري اقتصادي قادر على مواجهة الصعوبات من جهة أخرى.

ومسايرة للنمو الاقتصادي لا بد من وجود التحكيم كضرورة للاقتصاد الوطني وهذا ما يتطلب تكاليف منظمة واستراتيجية محكمة لتلبية ذلك. فالمؤسسات مهما كانت عامة أو خاصة بغض النظر عن طبيعة نشاطها تجاريا كان أو صناعيا تلعب دورا هاما في تنمية ورقي اقتصاد الوطن. وعليه فإن تحقيق أي تطور أو ازدهار اقتصادي يتطلب رفع القدرات الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي تحقيق نسبة من المردودية تسمح بذلك خاصة بالنسبة للمؤسسات المصغرة.

فالوضعية المالية في المؤسسات المصغرة للبلدان النامية عرضة للخطر وهذا راجع للمشاكل والعراقيل التي يواجهها المسيرين.

فالتحدث عن المردودية موضوع هام للحكم عن قدرة المؤسسة في السيطرة على الأموال الإنتاجية والاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية والمالية والمادية فلا بد من ضرورة التحكم في المردودية للخروج من المأزق الاقتصادي والنهوض به ولا يمكن تحقيق هذا إلا بوضع أساليب وتقنيات العلوم الحديثة في خدمة المؤسسات الوطنية وترشيد التكاليف بها باعتبارها أداة لتقسيم الإنتاج وكذلك أداة لمراقبة التسيير داخل المؤسسة كما أنها تساعد في رفع الإنتاج وتحقيق إنتاجية أكبر.

لأجل هذه المتطلبات ولتحسين وتفعيل أداء المؤسسة المصغرة في الاقتصاد تسعى الدولة الجزائرية لتوفير جملة في العوامل أساسها التمويل بكل مصادره وكذلك استخدام التحليل المالي كأسلوب لتحديد المردودية المالية داخل المؤسسة. علما أن الجهاز المصرفي هو الممول الرئيسي والوحيد للاقتصاد وبالتالي يضع شروط قد تعجز هذه المؤسسات من توفيرها وهذا وارد في أي بنك حتى يضمن عودة رؤوس أمواله، وعليه لا بد من توفير العوامل المشجعة لتمويل وتنمية المؤسسات المصغرة نظرا لأهميتها والدور المرتقب لها كحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد والتي كانت نتيجة

مقدمة عامة

الإصلاحات الهيكلية التي مست معظم المؤسسات العمومية لذلك قامت بإنشاء أجهزة تعمل على تزويد أصحاب المشاريع الصغيرة بالتمويل اللازم ومرافقتهم في تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، صندوق الزكاة.

ونظرا لما تم توفيره لدعم المؤسسات الصغيرة لتحقيق نتائجها المتمحورة في حجم الأرباح وقيمة المردودية المحققة لإبراز مدى مساهمتها في مجموع القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد، لكن بالرغم من وجود مساندة من طرف الدولة إلا أن المؤسسة الصغيرة.

الإشكالية: من هنا واعتمادا على ما سبق يمكن لنا أن نطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العراقيل التي تحد من الحصول على مردودية مالية مقبولة للمؤسسة الصغيرة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مكانة المؤسسة الصغيرة في الجزائر وما الهدف من إنشائها؟
- ما هي المصادر المنتهجة لتمويل ودعم المؤسسة الصغيرة؟
- ما الهدف المرجو من تحديد المردودية في المؤسسة الصغيرة؟

فرضيات البحث:

للمؤسسات الصغيرة أهمية ودور في الواقع الاقتصادي لا يقل عن دور باقي أنواع المؤسسات الأخرى سواء كانت صغيرة، متوسطة أو كبيرة فالتطور الذي حصل في مختلف القطاعات يعود بالأساس للمؤسسات الصغيرة التي ساهمت بنموها وتوسعها في تهيئة الظروف الموضوعية لظهور المؤسسات الكبيرة وحتى العملاقة.

- توفر مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة وتنوعها عامل إيجابي ومساعد في تشجيعها وتحفيزها على خلق روح المسؤولية لتحقيق الاستمرارية.
- المحيط الجيد وحسن التسيير للمؤسسات الصغيرة يؤدي حتما إلى تحقيق مردودية مالية إيجابية تدفع بالمؤسسة إلى الاستمرار والمساهمة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

- نظرا للاهتمام الكبير الذي حصيت به المؤسسات الصغيرة من طرف الدولة نجحها في تحقيق المردودية ورفع المستوى الاقتصادي. قمنا بدراستنا لإظهار علاقة المردودية المالية بالمؤسسات

المصغرة من خلال تحليلها لتحديد مستوى ووضعية المؤسسة ومدى فعاليتها في الاقتصاد. وذلك بإبراز النقاط التالية:

أهداف نظرية:

- أهمية انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.
- تسليط الضوء على المردودية المالية للمؤسسات المصغرة.
- تحديد أهم طرق تقييم وتحليل المردودية المالية.

أهداف تطبيقية:

كان الهدف من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في إحدى المؤسسات المصغرة هو الإطلاع على الواقع الفعلي لمردوديتها المالية وذلك بمقارنة الجانب النظري مع ما يقابله في الجانب التطبيقي.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

من بين مبررات اختيارنا لهذا الموضوع:

مبررات موضوعية:

- حساسية المؤسسات المصغرة ودورها الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية .
- تعدد العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات في تحقيق المردودية.

مبررات ذاتية:

نظرا لتطرقنا لموضوع اشكالية المديونية لدى المؤسسات الصغيرة والمصغرة في مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس ومن باب قابلية الموضوع للبحث أكثر أردنا مواصلة البحث ومعرفة الجانب الآخر للمؤسسات المصغرة وهو المردودية.

تقسيم المذكرة:

للإجابة على إشكالية المطروحة وإثباتا لصحة الفرضيات قمنا بداية في هذه المذكرة بتوضيح ماهية المؤسسة المصغرة وأسباب إنشائها لمعرفة الأهداف المرجوة من ذلك أخذنا بعين الاعتبار المشاكل والصعوبات التي تعترضها وكل هذا يتم تناوله في الفصل الأول إلى جانب ذكر أهم مصادر تمويلها.

أما الفصل الثاني فقد تمحور حول سعي المؤسسة المصغرة لتحديد مردوديتها من خلال تحليل بينها بعدة طرق هادفة إلا تحقيقها. أما الفصل الثالث خصص لدراسة حالة إحدى المؤسسات المصغرة.

مقدمة عامة

وفي الأخير تضمنت المذكرة خاتمة عامة وصلنا فيها إلى بعض النتائج.

الفصل الأول

مقدمة المؤسسة المصنعة لإصدار تمويلها

الفصل الأول: ماهية المؤسسة المصغرة ومصادر تمويلها

تمهيد

لا شك أن هناك اتجاهًا عالميًا نحو اعتبار المؤسسات المصغرة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية— فهي تساهم على الخصوص في تحقيق التنمية المحلية ونظراً لدورها الفعال في دفع عجلة التنمية فقد أولتها الحكومات في جميع دول العالم أهمية كبيرة من خلال تشجيعها وتحفيزها بتوفير الوسائل والإمكانيات لإبراز دورها الحيوي .

يختلف مفهوم هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير المستعملة في تصنيفها وبالتالي لا يوجد تعريف محدد لهذه المؤسسات التي تلقى اهتماماً وعناية خاصة من جانب المستثمرين ورجال الأعمال الذين لا يرغبون في استثمار مبالغ كبيرة في شركات وصناعات ضخمة فقد لا تكون مضمونة النتائج نظراً لما يكتنف الاستثمار من مخاطر.

ونظراً للأهمية التي تكتسبها المؤسسات المصغرة حالياً ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل ماهية المؤسسة المصغرة وأهم مصادر تمويلها.

الفصل الأول: ماهية المؤسسة المصغرة ومصادر تمويلها

المبحث الأول: إنشاء المؤسسة المصغرة في الجزائر

اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسة المصغرة حول المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تقوم فيها هذه الابحاث ودرجة التفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية، وتعتبر المؤسسة المصغرة اداة فعالة في النهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة

تعددت تعاريف المؤسسة المصغرة نذكر من بينها ما يلي:

أولاً: تعريف الجزائر للمؤسسة المصغرة: يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الاعمال، يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7 لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عاملا ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي مليار دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استفتائه لمعيار الاستقلالية.

2- المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بانها مؤسسة تشغل ما بين عامل الى 9 عمال، وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.⁽¹⁾

ثانيا: تعريف الاتحاد الاوربي للمؤسسة المصغرة

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اوربا هو التعريف الذي حدده الاتحاد الاوربي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية جميع الاعضاء والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس (المستخدمون، رقم الاعمال الحصيلة السنوية،

1- جيلالي فاطمة ما مية واخرون، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسة المصغرة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، تيارت، 2013، ص 58.

واستقلالية المؤسسة)، وحسب هذا التعريف فان المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 أجراء، اما المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 150 اجيرا، وتنجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين اورو، اولا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين اورو.⁽¹⁾

ثالثا: تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية

التعريف الذي وضعته اللجنة ضم العديد من الخصائص، وعرفها على أنها تلك المؤسسة التي تستوفي شرطين على الأقل مما يلي:

1- إستقلالية الإدارة:

المديرون هم أنفسهم ملاك المؤسسة بصفة عامة

2- راس المال:

يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة من الملاك

3- العمل على منطقة محلية:

يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد لا يشترط أن تكون الأسواق محلية

4- حجم المؤسسة:

صغيرة بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أما بالنسبة للجزائر صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234 الصادر في 1996/06/20 والمرسوم التنفيذي رقم 96/297-296 الصادر في 08 سبتمبر 1996.

"تعرف المؤسسة المصغرة على أنها تلك المؤسسة التي يقدر متوسط عدد العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى أما رأس مالها 400000 دج في كل مؤسسة فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة ولا تقوم الدولة بتمويلها.⁽²⁾

1 - نور الدين زين، اشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص3.

2- دوسي رزيقة وبن كجيل أمينة، مظاهر التسيير في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة تيارت، 2010، ص25.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات المصغرة.

أولاً: التصنيف حسب المعايير الكمية.

1. معيار عدد العمال (حجم العمالة):

يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداماً على تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات مثل ما ورد في تعريف المشرع الجزائري.

2. معيار رقم الأعمال:

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية غير أن هذا المعيار شوهه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسات نظراً لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى التأثير على الكمية المباعة.

ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الإسمي، بالإضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تمكن في خضوع المبيعات في كثير الأحيان إلى فترات موسمية وهذا ما يؤكد أن المعيار ضروري لكن غير كافي.

3. معيار رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصراً ما في تحديد الطاقة الإنتاجية للنمو ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، باكستان) فإن حجم رأس المال للمؤسسة الصغيرة وكذا المتوسطة يتراوح ما بين 35-200 دولار أمريكي أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار، وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وأنها تجمع بين عدة معايير.

فعلى سبيل المثال نجد فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة أو رأس المال معاً، ففي فرنسا تعتبر المؤسسات صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عامل ورأس مالها أقل من 05 مليون فرنك أو ما يعادل من الأورو.⁽¹⁾

1 - حيازة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص 08.

4. معيار معامل رأس المال:

يعتبر كلا من المعيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فإن الاعتماد على أي منها منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد أن العمالة لدى المؤسسة قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ أن من المحتمل أن يكون رأس مالها كبير نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا على الإنتاج وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال حتى المؤسسات الكبرى وقد تكون بالفعل كذلك على حين أنها مصنفة صغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال.

لذا وجد معيار معامل رأس المال/العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين. فمعيار معامل رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة في العمل (L) ويحسب بقيمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والنتاج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وغالبا ما يكون المعيار (L/K) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال.

نستخلص من عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة.

ثانيا: التصنيف حسب المعايير النوعية.

1. المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسات حسب طبيعة وحجم رأس المال المنتشر فيها وطريقة تمويلها فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بشركات الأفراد وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة وشركات المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر...إلخ.

2. المعيار التنظيمي:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بأكثر من الميزات التالية:

أ. المحلية إلى حد كبير.

ب. صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

ج. الاعتماد بشكل كبير على مصادر محلية لتمويل.

3. معيار الاستقلالية:

تعتبر المؤسسات صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة بنسبة 50% .

4. معيار حصتها على السوق:

المؤسسات الصغيرة والمصغرة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها محدودة على السوق.⁽¹⁾

المطلب الثالث: واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر

أولاً: ظهور المؤسسة المصغرة في الجزائر.

كان ذلك مع تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي للفترة 1994-1998 والذي يتم فيه استحداث برنامج خاص بالمؤسسات المصغرة أو الميكرو-مؤسسة إذن فظهور هذه المؤسسات إلى الوجود في سياق وطني دولي متميز بتسارع وتيرة التطبيق للإصلاحات الإقتصادية من خلال برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى بشأنه الإتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والذي نتج عنه على المستوى الكلي والإجتماعي النتائج التالية:

1. على المستوى الكلي : لمس النتائج التالية:

- شهد القطاع الصناعي تقهقرا رغم وجود مخططات إعادة الهيكلة والتي انتهت في الأخيرة إلى تسريح 50 ألف عامل، واستهلاك حوالي 800 مليار دينار في اطار تطهير المؤسسات العمومية.
- انخفاض في معدل التضخم من 38% سنة 1994 إلى 21.7% سنة 1995 انخفض إلى 18.7% سنة 1996 ليصل إلى 5.7 % 1997 ووصل بعدها إلى 5.1% سنة 1999.
- انخفاض العجز في الموازنة العامة من 8.7% من الإنتاج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 وإلى 1.4% سنة 1995، كما سجل فائضا قدره 1.3% سنة 1998.
- سجل الميزان التجاري فائض قدره 5.6 مليار دولار سنة 1997 وسجل انخفاض بـ600مليون دولار وكان سببه انخفاض أسعار النفط على مستوى ميزان المدفوعات، عرف تحسن سمح بمضاعفة احتياطي الصرف والتي بلغت في نهاية 1996 حوالي 4.23 مليار دولار ثم 8.3 مليار دولار في 1998.

1- ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الواد، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، ص09.

- فيما يخص المديونية الخارجية فإنها تراجعت بين 1997 و1998 بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار مقابل 31.22 مليار دولار.

- بالإضافة إلى تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.

2. على المستوى الإجتماعي:

لقد تركزت هذه الإصلاحات على المشاكل الاقتصادية البحتة دون الإهتمام بالناحية الإجتماعية فمن أهم ما أفرزته الإصلاحات الاقتصادية على الجانب الإجتماعي هي البطالة حيث عرفت تزايد منذ 1986، ومع الشروع الرسمي في خصوصية الكثير من المؤسسات العمومية والتسريح الجماعي للعمال فبعدها كان معدل البطالة 24% سنة 1994 ارتفع إلى نسبة 29% عام 1997 ليصل إلى 30% بعد ذلك حسب الإحصاء العام للسكان والسكن المصرح به من الديوان الوطني للإحصاء في مارس 1998.

وتمس البطالة حاليا 10 ملايين نسمة أغليتهم من الشباب.

أما بالنسبة للعمال المسرحين على أثر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية فتقدر بـ32% مقسمة كما يلي:

- 78% يتحملهم الصندوق الوطني لتأمين البطالة.

- 22% يتحملهم الصندوق الوطني للتقاعد (بصفة التقاعد المسبق).

ما نستخلصه هو أن لهذه الإصلاحات أثر جد سلبي على مستوى معيشة الأفراد وخاصة الفئات محدودة الدخل.

وللتخفيف من حدة البطالة أنشأت الحكومة الجزائرية صناديق تشغيل الشباب والذي عوض في 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

وكذلك انشاء برامج عقود ما قبل التشغيل لفائدة الشباب الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين السامين والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ومدة العقد سنة مموله من الوكالة للتنمية الإجتماعية (6000 دج للجامعيين و45000 للتقنيين السامين).

وكذلك انشاء المؤسسات المصغرة والمعمولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب⁽¹⁾.

1 - سوفي العطراء: دليل انشاء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة سكيكدة، تخصص نقد وبنوك، ص8-9.

ثانيا: آفاق وتحديات ترقية المؤسسات المصغرة والصغيرة.

لاشك أن عولمة الإقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمصغرة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الإقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في التسيير. فالتيار الإقتصادي العالمي الجديد جعل من المؤسسات الصغيرة والمصغرة المحرك القاعدي لإقتصاد أي دولة.

لذا فالتحديات التي تتواجد في هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور أكثر من عشرية على الانفتاح الإقتصادي إلا أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمصغرة لا يزال في طور التأسيس. وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل من هذه المؤسسات المحرك القاعدي للإقتصاد الوطني وتساهم في تعزيز طاقاتها في الإستثمار الوطني والشراكة لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتجلى هذه الآفاق في:

- نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة.

- ترقية وتطوير التكوين في مجال المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المعرفة التقنية التسييرية وإشارة الخبرة.

- تكثيف انشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدراسات ومراكز الدعم.

- ترقية وتطوير جهاز الإعلام الإقتصادي.

- ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة.

- ترقية وتنمية التعاون الدولي والشراكة.

- التفكير حول الدور الإجتماعي للقطاع الخاص.

- ادراج الإهتمامات البيئية في القطاع.

- تأهيل المؤسسات وتحيزها للمنافسات الدولية.

- ترقية وتطوير اليات التمويل.

فبرنامج رئيس الجمهورية وبرامج الحكومة، وتوجيهات القيادة السياسية كلها تصب في جعل هذه الآفاق طموحات مشروعة، لذلك فإن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفروعها المختلفة، منهمكة في عمل جاد ومتواصل من اجل ان تكون الوزارة في مستوى الآفاق المرجوة، وعند حسن ظن المستثمرين الوطنيين والأجانب، معتمدة في ذلك على قدرات وكفاءات وتفهم إطارات ومسؤولين جميع

القطاعات الوزارية الأخرى وكذا أصحاب المؤسسات الراغبين في انشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة مستقبلا ورغم صعوبة المهمة إلا أن ضرورتها وأهميتها تفرض على الجميع تحقيق الآفاق المنشودة.⁽¹⁾

1 - زوتية محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية 2007، جامعة الجزائر، ص126.

المبحث الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة المصغرة وأهم المشاكل التي

تعرضها.

تلعب المؤسسة المصغرة دورا هاما في الإقتصاد من خلال المساهمة في خلق فرص شغل وتوفير دخل اضافي إلى أصحابها مما يساهم في التخفيف من حدة البطالة والفقر، وهذا ما يدعم مشاريع التنمية. فالمشاريع المصغرة تختلف باختلاف خصائصها وأهدافها، ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث خصائص وأهداف المؤسسة المصغرة مع توضيح أهم المشاكل التي تتناهى وترقية المؤسسة المصغرة.

المطلب الأول: خصائص المؤسسة المصغرة.

تتميز المؤسسات المصغرة بالعديد من الخصائص والمزايا والتي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الإقتصادية لبعض الدول، وتجعلها أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الإقتصادي ذات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. سهولة التأسيس:

وذلك لإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل هذه المؤسسات، كما انها تتميز بسهولة اجراءات تكوينها وتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس والتكاليف الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها بين الإدارة والتشغيل.

2. استقلالية الإدارة ومرونتها:

تتركز الإدارة في كثير من هذه المؤسسات على الشخص المالك لها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستشارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة ما يؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار منخفضة نسبيا.

- ارتفاع مستوى فعالية الإتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.
- اتباع خطط واضحة وسياسة مرنة واجراءات عمل بسيطة.

3. إتاحة فرص العمل:

بسبب استخدام أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة مما يساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمال منخفضة. وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها ومستويات إنتاجية مختلفة كما تتيح التقارب والإحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم.

4. القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكييف المؤسسات الصغيرة والمصغرة مع تغيرات التحديث والنمو والتطور وبعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج إنتاجها.

5. أداة التدريب الذاتي:

تعتبر مركز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج والمسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما تحقق اكتسابهم المعلومات والمعرفة والخبرة ومن ثم فهي تعتبر مجالاً لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الإستثمارات الناجحة، وتوسيع فرص التنوع على المقدر الإنتاجية.

6. ارتفاع جودة الإنتاج:

بالنظر لإعتماد هذه المؤسسات على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم بالدقة والجودة، ذلك أن العمل في المؤسسات الصغيرة والمصغرة يعتمد على المهارات الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين وتغيراتها على المدى القصير.

7. غلبة الطابع المحلي:

تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط، حيث أنها في الغالب سوق محدودة إذ تلبى رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين. مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على رغبات الزبائن وعادات الشراء وأنماط الإستهلاك.

8. وجود علاقات مباشرة مع العملاء.

9. العمل في مجتمع محلي غالباً.

10. عدم التحكم في مجال الأعمال.

11. مرونة أكبر في تغيير مجال النشاط.
 12. وجود علاقات مباشرة مع العاملين.
 13. فعالية الإتصالات ووجود فرق عمل بين المالك والعاملين.
 14. قلة البدائل المتاحة للتمويل.
 15. صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المؤسسة.
 16. الإعتماد على التمويل الذاتي أو العائلي أساسا.
 17. تمويل النمو من مصادر داخلية.
 18. صعوبة توفير مستندات أو قوائم مالية بدرجة كبيرة.
 19. المعاناة بسبب وجود مشاكل ضريبية.
 20. قدرة محدودة على الإنتاج للتخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق.
- يتضح من خصائص المؤسسات المصغرة ان هناك عوامل مساعدة وأخرى معوقة لهذه المؤسسات فمن الخصائص الإيجابية الميزة للمؤسسات المصغرة مرونتها ووجود علاقات مباشرة مع العملاء وشخصية وكذا مع العاملين. بينما يعوق المؤسسة مثلا الموارد المحدودة التي تحد قدراتها المالية والإنتاجية والتسويقية وغيرها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الأهداف المرجوة من انشاء مؤسسة مصغرة وبسبب انتشارها.

1. أهداف المؤسسة المصغرة:

يرمي إنشاء المؤسسة المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، كذا أحيانا أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية...إلخ.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم الفعالية فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصوصية، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

1 - عباس سامية، التمويل الذاتي في المؤسسات المصغرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية، دفعة 2012، جامعة تيارت، ص20-

- استعادة كل ملحقات إنتاج غير المبرجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة كل طاقتها إلى النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنتاج والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التحلي، واستعادة إنشاء مؤسسات مصغرة.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام ذات المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية عن تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

- نشكل إحدى مصادر التدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد الفعلي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.⁽¹⁾

2. سبب انتشار المؤسسات المصغرة:

مكنت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة العديد من الدول التغلب على الأزمة التي تمر بها وأكثر مثال على ذلك حالة الإقتصاد الأوروبي منذ السبعينات فإذا أخذنا الإقتصاد الإيطالي كمثال حي حيث المؤسسات المصغرة لا يتجاوز عدد الإجراء بهذه المؤسسات 10 أفراد، يهيمنون على قطاعات بأكملها كما في ذلك التصدير لتتضمن استقرار كبيرا في الإقتصاد الإيطالي في ظل محيط معروف بعدم استقراره.

وتعتبر المؤسسات المصغرة مصدرا فعالا للشغل وخلق القيمة المضافة حيث يساهم هذا النوع من المؤسسات بايطاليا بـ 81% في انشاء مناصب العمل و58.8% من القيمة المضافة.

أما في فرنسا التي تعتبر دون المستوى في هذا المجال بالنسبة لإيطاليا يوجد بها 2.300.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كما تم انشاء 117.000 مؤسسة سنة 2000 وبمجموع 3.500.000 مؤسسة ستبلغ مستوى المقابلة لبريطانيا حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلدان الإتحاد الأوروبي "15 دولة قبل 2004" 18 مليون متوسطة يقابله 22 مليون مؤسسة في الو.م.أ.

ومن كل ما سبق يتضح الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسة المصغرة خاصة في ظرفنا الاقتصادي والاجتماعي الحالي، لما تشكله من مصدر أساسي للقضاء على البطالة وترقية الصادرات والإكتفاء المحلي ولو نسبيا.

1 - قدور خالد وآخرون، المؤسسة المصغرة آفاق وتحديات، مذكرة تخرج ليسانس، تخصص تسيير، دفعة 2004، جامعة تيارت، ص32.

كما تعتبر المؤسسات أداة فعالة في التنمية المحلية والتوازن واستقرار السكان من خلال ما تبينه بعض الدراسات حيث تبين أنها تساعد على توفير مناصب عمل أكبر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأس مال مستثمرة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تعترض ترقية المؤسسة المصغرة.

تظهر دراسات وتحليل واقع المؤسسة الصغيرة أن هذه المشروعات تعاني مشاكل عديدة متداخلة، من حيث أسبابها ونتائجها ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل قد تكون إما داخلية تتصل بكل مشروع على حد أو تكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وأما الخارجية مرتبطة بمناخ النشاط الإقتصادي الذي تعمل فيه، وفي موازاة ذلك يمكن أن تصنف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات المصغرة إلى:

1. مشاكل اقتصادية:

تتمثل في حصول انكماش في النشاط الإقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون المشروع مرتبطا به هذا بالإضافة إلى المنافسة التي تسود بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، أو بينها وبين الكبيرة.

2. مشاكل تمويلية:

تتمثل في صعوبة الحصول على قروض مسيرة عن المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات الأزمة التي تطلبها تلك المصارف فضلا عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلية ما يزيد عن درجة مخاطر الائتمان الممنوح بها بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هنا المفهوم بأنواع البيع والتوزيع.⁽²⁾

3. مشاكل الخبرة ونقص المعلومات:

من المشاكل الخطيرة التي تقابل المشروعات الصغيرة نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن اصحابه من مواجهة مشاكلهم او تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ولا يمتد أكثر من شؤون حرفية أو صناعية كذلك فإن أصحاب المنشأة الصغيرة قد لا يدرون شيئا على الإطلاق بالنسبة

1 - اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2005، ص 03.

2 - حسان لخضر: جسر تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 120.

لإتجاهات الأسعار في بلدهم فيفاجئون بها ترتفع وتنخفض دون سبب معروف لديهم وأحيانا يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لإحتكار البائعين في الأسواق المحلية الصغيرة ولا يعرفون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات وربما تكون هذه الخامات متوفرة في مدن أو مناطق أخرى داخل البلد نفسه وكثيرا ما يجهل أصحاب المشروعات الصغيرة كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجاتهم أو امكانية فتح اسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجها، وليس لديهم معلومات كافية- أو ربما لا توجد بالمرّة- عن كيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود امكاناتهم، لذلك فإن أصحاب الأعمال في هذه الصناعات لا يملكون خبرة كافية بالنسبة للتعامل مع مصادر تمويلية خارج نطاق العائلة أو الأصدقاء وقد يخشى الكثير منهم التعامل مع البنوك أو بعض المؤسسات التمويلية الأخرى لأنهم لا يفهمون نظمها وطبيعتها واجراءات التعامل واجمالا فإن العديد من الكتاب تناولوا موضوع الصناعات الصغيرة يرون أن نقص المعلومات والخبرات التنظيمية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون من أخطر المشاكل على الإطلاق.⁽¹⁾

1 - عبد الرحمن يسري أحمد: قضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة 2007، جامعة الإسكندرية، ص 213-214.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسة المصغرة.

تعتبر عملية أو طريقة حصول المؤسسة على ما تحتاج إليه من أموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها، حيث يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال ومن ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم ولتوضيح ما سبق قسمنا هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ماهية التمويل

- التمويل الداخلي

- التمويل الخارجي.

المطلب الأول: ماهية التمويل

أولاً: تعريف التمويل.

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها. وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له.

- البحث عن مصادر للأموال.

- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

وطالبي التمويل بهذا المفهوم ليسوا فقط المؤسسات بأنواعها بل أيضاً الأفراد والأسر والدول وينجم عن التمويل تدفقات نقدية خارجة متمثلة في المدفوعات فعندما تتساوى المتحصلات والمدفوعات فلا مشكلة في ذلك، أما إذا كانت المتحصلات أقل من المدفوعات ينجم عن ذلك ظهور عجز أما حالة كون المتحصلات أكبر من المدفوعات فيظهر لدينا فائض.⁽¹⁾

ثانياً: أهمية التمويل.

كما هو معروف، فإن التمويل يعتبر فرعاً من فروع علم الاقتصاد، وتبرز أهميته كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، فالوحدات الاقتصادية التي لها عجز هي تلك الوحدات يزيد انفاقها على السلع

والخدمات عن دخلها، في حين أن الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عما تنفقه على السلع والخدمات، وعامة تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تحمل عن طريقها الوحدات الإقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الإقتصادية ذات العجز وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع. ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل ما يلي:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الإقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة.⁽¹⁾
- تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

ثالثا: مصادر التمويل.

يمكن تقسيم مصادر التمويل كما يلي:

1. من حيث الملكية إلى:

- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال دعم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية.
- التمويل من غير المالكين (المقرضين) وقد يكونوا موردين للمؤسسة أو بنوك أو مؤسسات مالية... إلخ.

2. من حيث النوع إلى:

- تمويل مصرفي: يتم التحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية والأخرى.
- تمويل تجاري: يتم التحصل عليه من التجار.

3. من حيث المدة (الفترة الزمنية) إلى:

- تمويل طويل الأجل: مثل القروض البنكية، السندات... وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.
- تمويل متوسط الأجل: يمتد بين السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية.
- تمويل قصير الأجل: وتكون مدته أقل من سنة مثل القروض البنكية والتمويل التجاري.

1 - محمد براق: بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 1999، ص41.

4. من حيث المصدر إلى:

تمويل داخلي وتمويل خارجي وسوف نتطرق لهما بالتفصيل في المطلبين الآتيين.⁽¹⁾

رابعا: العوامل المحددة لأنواع التمويل:

1. الملائمة: معناه ان الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول

المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها، فالأموال طويلة الأجل لتمويل الإحتياجات طويلة الأجل ك شراء الأصول الثابتة مثلا والأموال قصيرة الأجل لتمويل الإحتياجات قصيرة الأجل مثل الإحتياجات الموسمية.

2. الدخل: إن المدير المالي يستطيع تحسين العائد المتحقق عن أموال أصحاب المؤسسة عن طريق الإقتراض بكلفة أقل من العائد المحقق على الموجودات حيث يطلق على هذه العملية " المتاجرة بالملكية" أو " الرفع المالي" فالمتاجرة بالملكية هي الاستعانة برؤوس الأموال الغير لمساعدة رؤوس أموال أصحاب المؤسسة في تمويل الإحتياجات اللازمة.

3. الخطر: إن المقصود بالخطر هنا هو الخطر الذي يلحق بأصحاب المؤسسة نتيجة لزيادة الإلتزامات على المؤسسة وكثرة عدد المساهمين الذين لهم الأولوية على الدخل وعلى الموجودات عند التصفية.

4. السيطرة والإدارة: إن رغبة الملاك الباقين في الإحتفاظ بسيطرتهم على المؤسسة من العوامل التي تلعب دورا في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة وفي العادة الدائنين لا يتخلون في ادراة المؤسسة عندما تكون الأمور طبيعية فإذا كان هدف الملاك الباقين المحافظة على السيطرة فإنه من الأفضل تلبية الإحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق الدائنين أو الملاك الممتازين لكن إذا توسعت المؤسسة في الإقتراض إلى حد عجزها عن الدفع أو سداد الأصل فإن الدائنين قد يضعوا أيديهم على أصول المؤسسة للحصول على حقوقهم، وفي هذه الحالة يفقد جميع الأطراف السيطرة على المؤسسة لأنها ستختفي من الوجود.

5. المرونة: وهي قدرة المؤسسة على تعديل مصادر الأموال بالزيادة أو نقصان تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلا هذه الأموال وعليه نجد أن القروض قصيرة الأجل تسمح بالتعديلات في مصادر الأموال حتى تتماشى والتقلبات الموسمية في الأصول المتداولة.

1 - طارق محمد الحاج: مرجع سبق ذكره، ص25-27.

6. التوقيت: إن هذا العامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمرونة، ويعني التوقيت هو اختيار المؤسسة للوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الإقراض أو أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفورات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الإقراض والتمويل خلال الدورات التجارية.

7. معايير المديونية الصناعية: هناك مستويات متعارف عليها لنسبة اجمالي الديون إلى صافي حقوق المساهمين لمختلف أنواع الصناعات، ويجب أن لا تشد المؤسسة في حجم مديونيتها عن هذا النمط لأن ذلك يوقظ الدائنين ويجعلهم يشكون في سلامة الموقف المالي للمقترض⁽¹⁾.

خامساً: مخاطر التمويل.

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى:

1. المخاطر المادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مول في هذه الحالة لا يمكن تسديد المبالغ المقرضة مما يلحق بالمؤسسة خسائر أي تكاليف إضافية.

2. المخاطر الفنية: وهي تلك المخاطر التي تنتج من حقيقة أن مهارة المنتج قد تتناسب مع طموح خططه. ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب لأنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة. وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان.

3. المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناتجة عن أسباب اقتصادية بحتة وتنقسم في هذا السياق إلى نوعين:

- مخاطر انخفاض الطلب على المنتج الممول، مما يعني عدم الحصول على مردود مالي تسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الإلتزامات الأخرى، أما الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المنتجة، أو الخدمة كثيرة منها المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة... إلخ

- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه⁽²⁾.

1 - عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-2006، ص109-114.

2 - طارق محمد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

المطلب الثاني: التمويل الداخلي.

أولاً: تعريف التمويل الداخلي:

يعرف عادة بمصطلح التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يقصد به: إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها من خلال نشاطها.⁽¹⁾

تعد الأموال الخاصة المصادر التقليدية للتمويل في المؤسسة، وفي هذا المصدر تستمد أموالها من عند المساهمين، ويقصد بالتمويل الداخلي " الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية".

ويتم التمويل الذاتي بإعادة الإستثمار الكلي أو الجزئي للفائض المحتجز والذي يتكون من عنصرين أساسيين في حالة المؤسسة الراجعة وهما:

- الربح المحتجز الذي يشمل كل الإحتياجات المكونة عند توزيع الأرباح، المخصصات التي لها طبيعة الإحتياجات.

- نواتج الإهتلاكات.⁽²⁾

ثانياً: مكونات التمويل الداخلي: يتكون التمويل الداخلي من :

1. الإهتلاكات: هي التكلفة الحقيقية مقابل انخفاض رأس المال المستثمر فهذا الجزء المقتطع من الربح ما هو إلا حفاظ على رأس المال الإبتدائي. وبالتالي هو ليس بإيراد نقدي، ومن جهة أخرى تخصيص من الأرباح لتعويض نقصان رأس المال له ميزة ضريبية.

2. المبيعات: هي المصدر الأساسي للنقديات في المؤسسة، كلما كانت المبيعات أكبر كلما كانت السيولة متوفرة أكثر.

3. الأرباح المحتجزة: هي الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع (كمؤونات الخسائر والتكاليف...إلخ).

4. إيرادات التنازل عن بعض الأصول غير المستخدمة: وتتمثل في التنازل على أصل من الأصول الخاصة بالمؤسسة مثل الإستثمارات.

1 - ناصر دادى عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، مطبعة دار الجزائر، 1990، ص83

2 - عبد الغفار الحنفي: الإدارة المالية المعاصرة (مدخل إتخاذ القرارات)، المكتب العربي، الإسكندرية، 1993، ص405.

إن التمويل الداخلي يمكن المؤسسة من تغطية الإحتياجات المالية لتسديد الديون وتنفيذ الإستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس المال العامل ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول غير المستخدمة حيث يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل.⁽¹⁾

ثالثا: أهمية التمويل الداخلي.

يعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة لكن من الصعب أن تعتمد المؤسسة بصفة كاملة على التمويل الداخلي لتمويل استثماراتها، فعادة ما يتجاوز حجم الإستثمارات هذا المورد فتظهر الضرورة للجوء إلى المصادر الخارجية عند عدم كفايتها، وقد دلت الدراسات أن نسبة التمويل الداخلي على إجمالي التمويل يتراوح ما بين 70% و 80% في دول غربية كثيرة ففي فرنسا الربح يغطي 5% من إجمالي التمويل بينما تصل هذه النسبة إلى 10% في الدول الأخرى.

رابعا: مزايا وعيوب التمويل الداخلي.

1. مزايا التمويل الداخلي: المؤسسة بلجوئها إلى التمويل الذاتي تكون قد تحصلت على عدة مزايا

نذكر منها:

- أهم مورد بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها الحصول على الأموال من مصادر أخرى.

- استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الإستقلالية النسبية وحرية الحركة، فاستخدام جزء من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعفي المؤسسة من اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية وما يتبعها من شروط تسديد وفوائده، ويصبح لدى المؤسسة رصيد نقدي مناسب لمواجهة الإحتياجات المعتمدة والمتغيرة من الأموال، ويتحسن إيراد المؤسسة بإنخفاض الفوائد المدفوعة (فهي تحصل عليها مجانا)، مع الأخذ بعين الإعتبار حسن استخدام حيث لا يقل الإيراد فيه عن تكلفة الفرصة البديلة.

- مخصصات الإهلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي، فهي أموال معفية من الضريبة.

- زيادة مقدار الربح المحتجزة في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية فيمكنها من رفع مقدار الإستثمارات.

1 - مبارك لسوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 175-176.

- الإستقلالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية.
 - السرعة في اتخاذ قرار الإستثمار، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات ولا نقود وشروط أخرى.
 - تحقيق الإستثمارات بأقل تكلفة ممكنة، وتتفادى المخاطر المالية عند الضائقة المالية.
 - يعطي المؤسسة حرية أكبر في اختيار الإستثمارات دون قيد أو شروط أو ضمان.
 - لا يصاحبه زيادة في أسهم المؤسسة، بالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.
2. عيوب التمويل الداخلي: المساوئ التي ينجز عن التمويل الداخلي نذكر منها:
- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة، فهو وضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
 - عند الإعتماد الكلي على هذا المورد المحدود، يعني عدم الإستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق.

- قد يصاحب إعادة الإستثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلائي مقارنة بباقي الموارد.⁽¹⁾

المطلب الثالث: التمويل الخارجي

يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وفي ظل اقتراض استغلال المؤسسة فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط واجراءات لا بد من معرفتها وفقاً للأوضاع والشروط التي يحددها السوق المالي وعائد الفرصة البديلة.

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية أي أنه يكمله لتغطية المتطلبات المالية الجارية والإستثمارية، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي للتغطية مما يجعل المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو من الإقتراض أو هما معاً.

وتقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:

- التمويل قصير الأجل.
- التمويل متوسط الأجل.
- التمويل طويل الأجل.

1 - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 174.

أولاً: التمويل قصير الأجل:

هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية. ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمشاريع التي تعتمد في تسيير فعاليتها وأنشطتها وعليه فهي دائمة البحث عن مصادره وتكون عادة المشاريع الصغيرة أو متوسطة الحجم، ذلك أن المشاريع الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثابتة لا تعاني من مشكلة التمويل قصير الأجل، ولذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي تمارس المشاريع، وبالرغم من أن المشاريع تتجنب عدداً من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الأصول المتداولة، إلا أنه رغم هذه الحقيقة فإن المشاريع تلجأ إلى التمويل القصير الأجل للأسباب التالية:

- ضعف نسبة المخاطر وهو أمر مهم لدى الدائنين أو قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطر ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المشروع وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها.

- قد تكون تكلفة الحصول على تمويل قصير الأجل أقل من تكلفة الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.

- الحاجة للأموال في بعض المشاريع الموسمية الأمر الذي يؤدي إلا تواجد سيولة لا حاجة لها في حالة التمويل طويل الأجل، لذا تلجأ المشاريع إلى البحث عن مصادر تمويل قصير الأجل لسد النقص الآتي في السيولة ولتمويل احتياجاتها الموسمية.

- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد أي لا تحمل المشاريع أي تكلفة وذلك في حالة الشراء بالأجل على أن يتم التسديد لمدة معينة وتمثل مصادر التمويل الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

1. الإئتمان التجاري:

يمكن تعريف الإئتمان التجاري بأنه الإئتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها. أي أن الإئتمان التجاري يمكن الشركة من شراء أو تدبير احتياجاتها من الموارد الأولية والمستلزمات والتساهل في الشركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، وتظهر قيمة هذه المشتريات وتعامل في دفاتر الشركة المشتراة محاسبياً كحساب الدائنين والموردين يحتاج المشتري إلى حساب الإئتمان التجاري في حالة عدم الكفاية من رأس ماله العامل لمقابلة

الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل الأولى شخصية والثانية عوامل ناشئة عن حالة التجارة والمنافسة⁽¹⁾.

2. الائتمان المصرفي:

يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية. ويتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

أ. **حسابات الجاري المدين:** وهي عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين، يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم احتساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري المدين ويجب على العميل إيداع حصيلة مبيعاته أو نشاطه التجاري في حسابه لدى البنك كما يشترط عدم تجاوز سقف الجاري مدين الممنوح.

ب. **خصم الأوراق التجارية:** حيث يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل بتسليم هذه الكمبيالات لدى البنك التجاري حيث يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالات حتى تاريخ الاستحقاق وخصمها من القيمة الإسمية للكمبيالة وإعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة.

ج. **الجاري مدين المستندي:** في هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الاعتماد المستندي نيابة على العميل المستورد وذلك حتى يقوم العميل بدفع قيمة هذا الجاري مدين بعد بيع البضاعة أو بعد فترة معينة يتم الإنفاق عليها، وسمي جاري مدين متسندي لأنه يستخدم لتمويل الإعتمادات المتسندية⁽²⁾.

وهناك أسس يضعها البنك التجاري عند قيامه.

ثانيا : التمويل متوسط الأجل.

يرتبط التمويل قصير الأجل بتمويل احتياجات المشروع الموسمية أو الإحتياجات المؤقتة من الأموال لتسيير الفعالية والأنشطة التجارية للمشروع، لذا فهو يمتاز بالتصفية الذاتية أي تتم تصفية خلال فترة تقل عن سنة، أما التمويل متوسط الأجل يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المقترض، كأن يكون

1 - محمد صالح الحناوي: الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإسكندرية، ص309.

2 - بشريف مصطفى: التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية سنة 2010، جامعة ابن خلدون، ص51.

لتغطية أصول ثابتة، أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين لذا فإن المتفق عليه هو اعتماد فترة التمويل من سنة إلى 05 سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين ويتمثل التمويل متوسط الأجل في:

- القروض المصرفية متوسطة الأجل.

- استئجار الموجودات.

1- القروض المصرفية متوسطة الأجل:

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل فبعد إن كانت فلسفة معظم هذه البنوك هو اقتصارها على التمويل قصير الأجل لإعتبارات السيولة التقليدية للبنوك التجارية، ظهرت دعوى جديدة لضرورة اشتراك البنوك التجارية في التمويل متوسط الأجل ومن أهم ما يميز القرض المصرفي متوسط الأجل وهو أنه يستحق أكثر من سنة، وعادة ما يتم سداد هذه القروض على مدار عد من السنوات بصورة منتظمة ويطلق عليها أقساط السداد بالإضافة لذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى.⁽¹⁾

وتكون هذه القروض موجهة أساسا لتمويل الإستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج، ويصاحب تقديم هذا النوع من القروض إلزام المؤسسة المقترضة بمجموعة من الشروط نذكر منها:

أ. شروط استخدام القروض بالكيفية المتفق عليها وفي الأعراض المحددة كضمان لإسترجاع الأموال.

ب. شروط تحديد سقف المديونية حفاظا على ملائمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلا.

ج. شروط توزيع الأرباح على المساهمين لا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل المالي للمؤسسة⁽²⁾.

أما فيما يخص مزايا القروض متوسطة الأجل فيمكن حصرها فيما يلي:

تسمح القروض المصرفية المتوسطة الأجل للشركة بالحصول على الأموال من دون اشتراك أصحاب هذه الأموال في الإدارة، وأيضا تكلفتها المنخفضة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في أوقات الرواج

1 - سيد الهواري: الإدارة المالية، منهج اتخاذ القرارات 1999، ص250.

2 - محمد صالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، مرجع سابق، ص391.

وأيضاً للميزة الضريبية التي تمنحها القروض بشكل عام لأن الأقساط والفوائد التي تدخل في النفقات وبالتالي ينخفض الوعاء الخاضع للضريبة.

وتتمثل عيوب هذه القروض فيما يلي:

تقييد حرية الإدارة الخاصة إذا كان عقد القرض يتضمن شروطاً قاسية كعدم التصرف في بعض أصول الشركة كأن يكون موضع رهن أو منع الشركة من الإقراض في تلك الفترة مما يعيق توسعها وتحسين قدرتها الإنتاجية.⁽¹⁾

2- التمويل بالإستئجار:

أ. تعريفه: يعرف التمويل بالإستئجار بأنه إلتزام تعاقدي كتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة.

ب. أنواعه: ينقسم التمويل بالإستئجار إلى:

-الإستئجار التشغيلي: يطلق عليه إستئجار خدمة ويتضمن كلا من خدمات التمويل والصيانة

حيث نجد:

- إستئجار الخدمة تشمل الأجهزة كالحسابات، الأجهزة المكسبة، السيارات والروائع.

- يتولى المؤجر إعادة صيانة وخدمة الجهاز.

- يتم الإلتفاق كتابة على إستئجار الأصل، عادة ما تكون مدة الإستئجار أقل من العمر المتوقع

للأصل المستأجر، وهذا يعني أن تكلفة الإستئجار لا تغطي تكلفة الأصل بالكامل.⁽²⁾

-الإستئجار التمويلي:

هذا النوع من الإستئجار لا يشمل خدمات الصيانة كما أنه لا يمكن إلغائه قبل المدة المتفق عليها،

ولذلك يعطي المؤجر كامل تكلفته مضاف إلى ذلك معدل العائد المناسب يتم هذا النوع من الإستئجار

على أساس الخطوات التالية:

-تقوم المنشأة بعد ذلك بالإتفاق مع أحد البنوك مثلاً على أن يقوم الأخير بشراء الأصل المنتج أو

الموزع على أساس تقوم باستئجار الأجل. بمجرد شرائه، وتنص شروط العقد على ضرورة سداد قيمة

الأصل بالكامل للمشتري بالإضافة إلى العائد.

1 - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 190

2 - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 190.

- ثم الإستئجار في هذا النوع تقوم المنشأة والمالكة للأصل المعين (مباني أو أراضي أو معدات) ببيعها إلى منشأة مالية، وفي نفس الوقت توقع عقدا من نفس المنشأة المالية بإستئجار نفس الأصل لمدة محددة وشروط خاصة يتفق عليها، يتلقى البائع للأصل فورا قيمة الأصل مقابل الإلتزام سداد دفعات متساوية لمدة العقد يكفي لتغطية قيمة الأصل والعائد المناسب للإستثمار المؤجر⁽¹⁾.

ثالثا : التمويل طويل الأجل.

تلجأ المنشأة الإقتصادية إلى التمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن انفاقه على الموجودات الثابتة التي عادة ما تبدأ بإنتاج الدخل للمنشأة بعد مدة تزيد عن العام الواحد ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل والذي كثيرا ما يجدد إتجاه سرعة نمو المنشآت، كما أن مهمة الحصول على التمويل طويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء العمليات الحالية أو لأغراض التوسع.

وتتكون مصادر التمويل الطويل الأجل من نوعين أساسيين هما أموال الملكية وأموال الإقتراض وسوف نعرض كل واحدة على حدى.

1. أموال الملكية: تعرف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.

أ. الأسهم العادية: أسهم هو سند ملكية كاملة ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية وحق الإطلاع على دفاتر المؤسسة والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول وتكون مسؤولية محدودة حسب حصته من رأس المال.

- تعريف الأسهم العادية: هي الأسهم التي لا تحقق لصاحبها أي حقوق متميزة سواء في مقدار الأرباح الموزعة أو نصيب السهم من أصول الشركة عند التصفية ويسمى حائزي هذه الأسهم بحملة الأسهم ويضع السهم على ورق مميز يكتب عليه القيمة الإسمية للسهم⁽²⁾.

ب. الأسهم الممتازة: هي صكوك مشتقة أي تجمع بين خصائص السندات وخصائص الأسهم العادية لذلك تلجأ إلى هذا النوع من التمويل في الحالات التالية:

1 - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص396.

2 - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص493.

- إذا كان هامش الربح ملائم فإنه يمكن للشركة تحقيق مكاسب إضافية إذا ما تم تحسين الرفع المالي عن طريق التمويل بالأسهم الممتازة.
- إذا كانت تكاليف التمويل الخاصة بالمصادر الأخرى مرتفعة بالمقارنة بتكلفة التمويل عن طريق الأسهم الممتازة.
- إذا ترتب على التمويل بالمديونية زيادة المخاطر وأن زيادة التمويل بالأسهم العادية بفقر حملة الأسهم العادية الحالية لسيطرتهم على الشركة لذلك يفضل التمويل عن طريق الأسهم الممتازة⁽¹⁾.

2. أموال الإقراض:

أ- السندات:

- **تعريف السند:** هو مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات، يعطى لحامله الحق في الحصول على القيمة الإسمية للسند في تاريخ الإستحقاق كما يعطيه الحق أيضا في معدل الفائدة الدوري الذي يمثل النسبة من القيمة الأسهمية وللسند قيمة سوقية، قد تزيد أو تقل عن القيمة الأسهمية، وهناك فرصة أن يحقق حامله أرباحا رأسمالية، كما قد يتحمل خسائر رأسمالية، وتحدد القيمة السوقية حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حامله، والتي تعتمد هي أيضا على الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الظروف الإقتصادية المحيطة وكذلك مستوى أسعار الفائدة في السوق.⁽²⁾

1 - سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص205.

2 - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص186.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأهداف التي أنشأت من أجل تحقيقها المؤسسة المصغرة تساعد على أن تكون عملية التكامل على أكمل وجه، نظرا للخصائص التي تتمتع بها المؤسسة المصغرة، إذ بإمكانها أن تكون حلقة الوصل الفعالة في النسيج الإقتصادي وحتى تتمكن من تأدية دورها يجب إيجاد الحلول لمختلف العقبات والمشاكل التي تؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني.

فبرنامج انشاء مؤسسات مصغرة يحتاج إلى دعم السوق والممولين وإقامة منافسة لجني الثمار، إنها الخطوات الأولى لكيان أمة بالإستخدام الجدي ومعرفة القوة الحقيقية المتاحة وتحقيق أهداف وآمال الأفراد لخدمة التطور.

الفصل الثاني

المراددية المالية للشركات الصغيرة

الفصل الثاني: المردودية المالية للمؤسسات المصغرة

تمهيد

تسعى أي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها تجارية أو صناعية للمحافظة على مكانتها في السوق، إذ أن الهدف الأساسي من انشائها هو تحقيق أقصى حجم ممكن من الأرباح لملاكها بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فإذا أصبحت هذه الأنشطة لا تساهم في خلق أرباح كافية ومستدامة فيدل هذا على أن المؤسسة لا تحقق مردودية من أموالها المستثمرة .

فالتحدث عن المردودية موضوع هام، إذ أصبحت مؤشرا مهما للدلالة على مدى قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المالية السليمة والصائبة، ويتم التوصل إلى تحديد ماهية المردودية ودراستها من خلال نمذجة علاقة منطقية تتخللها نسب مالية وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: الجانب النظري للمردودية

المطلب الأول: مفهوم المردودية

أولاً- التعريف اللغوي للمردودية : المردودية مشتقة من فعل رد وهو الشيء الذي يمكن أن ينتج لنا مردودا أو عائدا مثل مردودية العمل أي عطائه دخله، والمؤسسة يكون لها مردودا اذا كانت نسبة الأموال المتحصل عليها أكبر. وهناك عدة مفاهيم تتمثل في:

1-تعريف "ريكاردو": هي عائد استخدام أرض فلاحية ملك للآخرين، وبعبارة أخرى هي عبارة عن الربح المتحصل نتيجة استخدام الأرض أي ما تقدمه الأرض نتيجة استغلالها.

2-تعريف كل من " Forget وGymbery": المردودية هي العلاقة الموجودة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل التي استخدمتها للحصول على هذه النتائج.

3-تعريف "R.Teller وPlavzale": المردودية هي الفرق الناتج بين العمليات الخارجية والداخلية التي تقوم بها المؤسسة.

4-تعريف "بوخزار وكونصو": المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا بوضع الامكانيات المادية والبشرية اللازمة والتي تعبر عن العلاقة التالية: ⁽¹⁾

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الإمكانات}}$$

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للمردودية

يعتبر مصطلح المردودية مصطلحا واسعا، وهو يختلف باختلاف مجالات تطبيقه فهناك من يرجع أصل عبارة المردودية الى الترجمة اللغوية المباشرة للمصطلح الفرنسي Rentabilité الذي تم اشتقاقه من كلمة Rente والتي تعني ريع أو إيراد أو من الفعل Rendre والذي يعني رد أو إعادة. ويمكن تعريف القوة الايرادية :

تعرف بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الاساسي ورياضيا هي عبارة عن نسبة ربح العمليات الى موجودات المؤسسة.

1-مبارك مباركي، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، ورقة، 2011، ص3.

وتعتبر معيار أفضل من الربح للحكم على كفاية المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير الى حجم الاستثمارات التي حققته، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى والمؤسسات الأخرى التي تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في مدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل عملياتها، كما تساعد في التعرف على اتجاه أداء المؤسسة.⁽¹⁾

وهناك ثلاثة أرقام يجب توافرها -على الأقل- حتى يمكن حساب القوة الإيرادية للمنشأة بطريقة تضمن ادخال كل من الحافة ومعدل الدوران في الصورة وهذه الأرقام الثلاثة هي:

1-المبيعات: ولاشك أنه من الأفضل استخدام صافي المبيعات بدلا من اجمالي المبيعات الذي ينطوي عادة على بعض المردودات والمسموحات.

2-صافي الأصول العاملة: وهي جميع الأصول (بعد استبعاد مخصصات الديون المشكوك فيها والإهلاكات...) التي تستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق الإيراد العادي للعمليات أما الأصول التي لا تشترك في العمليات العادية يجب استبعادها من هذه المجموعة من أمثلة هذا النوع الأخير الأصول الثابتة التي تؤجر للغير، والأوراق المالية التي تحتفظ بها المنشأة كاستثمار طويل الأجل.

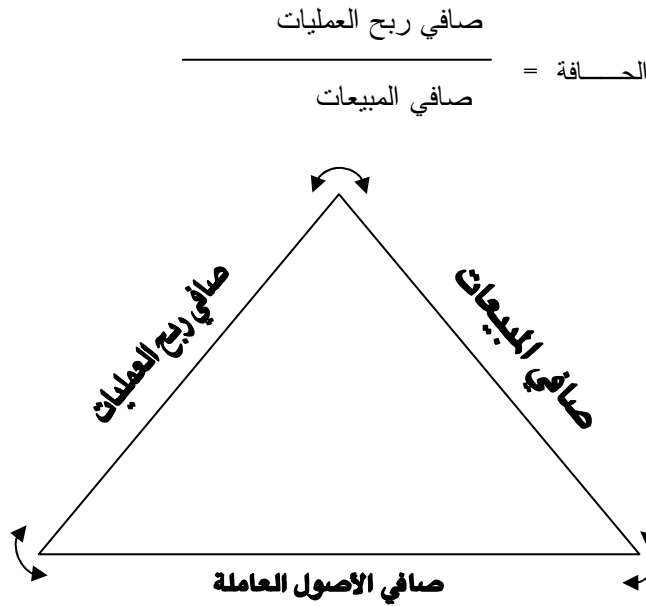
3-صافي ربح العمليات: ويقصد به صافي الربح الذي تحققه الأصول العاملة أي أننا عند الوصول الى هذا الرقم نستبعد من صافي ربح المنشأة جميع عناصر الإيرادات وكذا المصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية للمنشأة.

وترتبط الأرقام الثلاثة السابقة بعلاقة ثلاثية يمكن توضيحها في الرسم التالي:

1-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دارأجنادين للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، 2006، ص32-

شكل رقم(2-1): العلاقة بين المبيعات وصافي الأصول العاملة وصافي ربح

البيع



$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{صافي العمليات}}{\text{صافي الأصول العاملة}} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي الأصول العاملة}} = \text{القوة الإيرادية}$$

المصدر: جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص65.

تعريف 2: المردودية غاية كل مؤسسة في تحقيق الأرباح، أو في حالة ارتفاع معدلات التضخم تصبح هذه الأرباح ضرورية للتعويض عن انخفاض قيمة العملة.

تكون المردودية في صورة تقرير حول الوسائل المتاحة والنتائج المحققة خلال فترة معينة.⁽¹⁾

كما يجب تمييز ما معنى المردودية من المعاني المتصلة بها والمتمثلة في:

1-الربحية: تحدد قابلية المؤسسة لتحقيق الأرباح وتختلف عن المردودية في مستويين :

-تأخذ المؤسسة بكاملها كقوة انتاجية وليس كاستثمار خاص.

1-K.CHIHA,Gestion et Stratégie financière,2ème éditions, 2006,p55.

-المردودية تستلزم فائض في النتائج بالنسبة للنفقات لكن الربحية تستلزم فائض في المنتوجات بالنسبة للتكاليف يعني الأرباح.

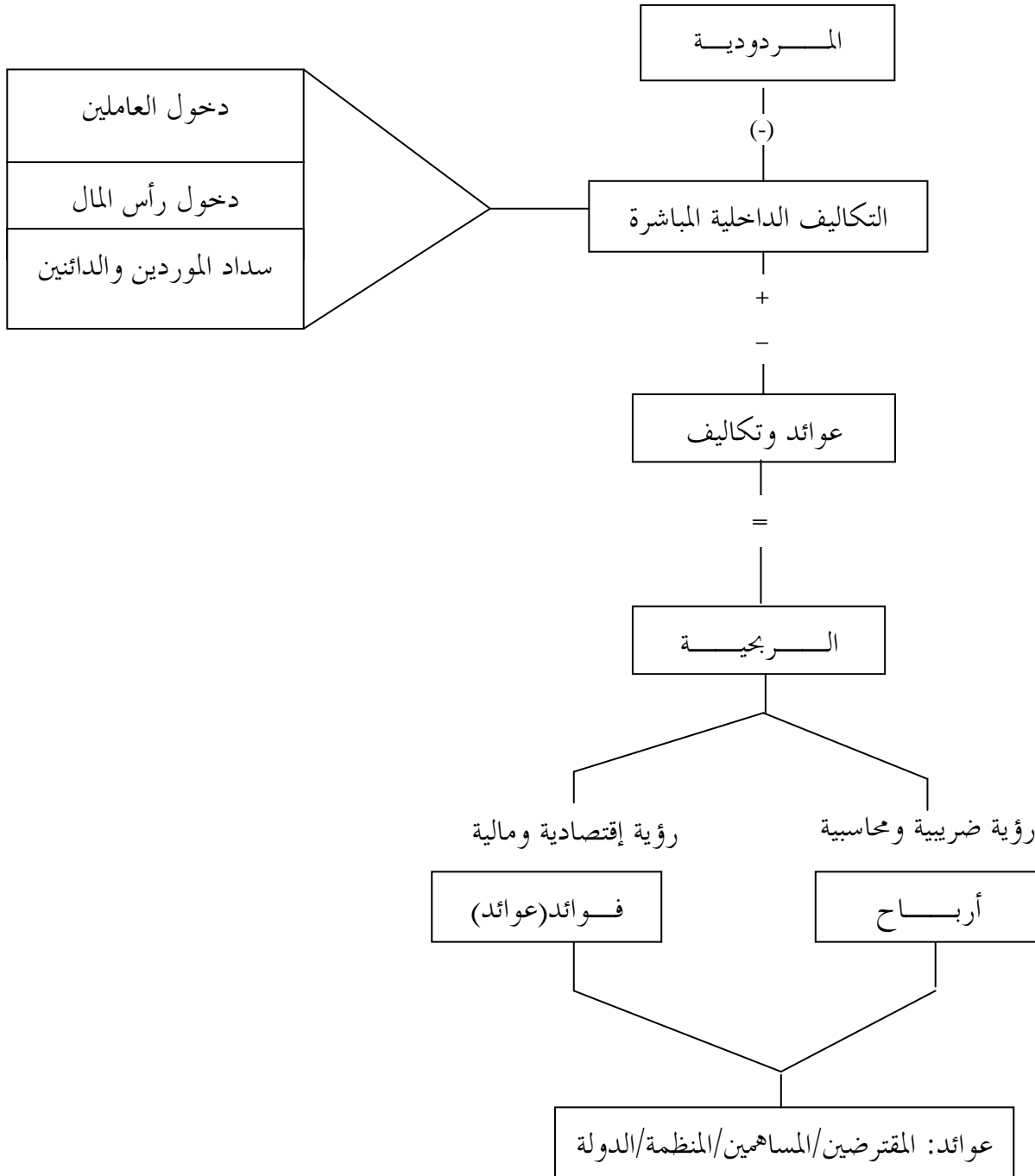
نستطيع أن نقول أن مردودية الاستثمارات المجتمعة التي تقوم بها المؤسسة توافق ربحية هذه الأخيرة.

2-المردود: هي قابلية الاستثمار لتحقيق منافع خلال فترة معينة، مفاهيم الربح وسعر البيع أو المقبوضات الإضافية هي ملغاة.

3-الانتاجية: هي قابلية عوامل الانتاج (الاستثمار والمعدل) لتحقيق أرباح بسعر معين.⁽¹⁾

1-إبن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة تيارت، 2006، ص4.

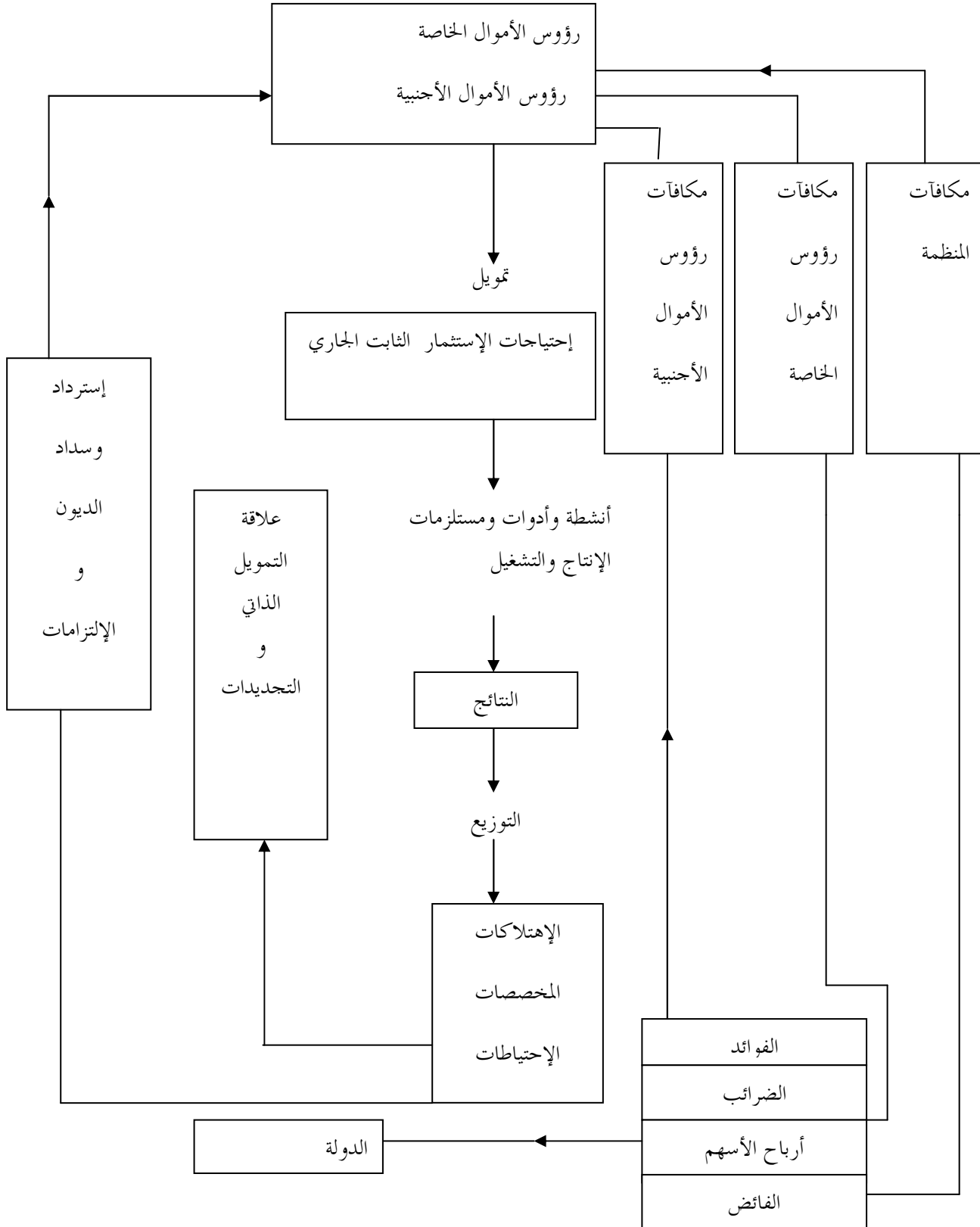
شكل رقم (2-2): مفهوم المردودية



المصدر: سعيد جمعة، الأداء المالي للمنظمات "التحديات الراهنة" الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000،

ص62.

شكل رقم (2-3): المفهوم الوظيفي للمردودية



المصدر: سعيد جمعة، الآداء المالي للمنظمات "التحديات الراهنة" الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000،

المطلب الثاني: مكونات المردودية ومتطلباتها

أولاً- مكونات المردودية:

تظهر المردودية كمفهوم معقد مكون من مكونات اقتصادية ومالية.

1-المكونات الاقتصادية:

-الإنتاجية: هي مؤشر أداء دالة الإنتاج أو التحويل، وهي تقاس بالنسبة ما بين كمية العوامل المنتجة وكمية العوامل المستهلكة ونستطيع أن نعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \text{القيمة المضافة} / \text{الأصول الثابتة المستغلة (الإجمالية)}$$

النسبة بين التكاليف الشخصية والأصول الثابتة المستغلة (الإجمالية) تسمح بإظهار شروط استعمال الرأسمال العامل. تستخرج هنا القيمة الإجمالية لأننا نقيس فعلا سعة الإنتاج وليس قيمة مستعملة أو سوقية.⁽¹⁾

والمفهوم العام للإنتاجية يوحي على أنها غالبا ما تستخدم العلاقة النسبية بين كمية الإنتاج من المنتجات والخدمات (المخرجات) وكمية الموارد التي أستخدمت في تحقيق هذه الكمية من الإنتاج (المدخلات) ويمكن قياس الإنتاجية كالتالي:⁽²⁾

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \text{الإنتاج} / \text{عناصر الإنتاج} = \text{المخرجات} / \text{المدخلات}$$

أي:

$$\text{الإنتاجية الكاملة} = \text{الإنتاج} / (\text{رأس المال} + \text{العمل} + \text{الموارد الطبيعية} + \text{التنظيم})$$

أما الإنتاجية الجزئية تتمثل في:

$$\text{إنتاجية عنصر العمل} = \text{المخرجات الكلية} / \text{مدخلات عنصر العمل}$$

$$\text{مستوى إنتاجية العمل} = \text{وقت العمل} / \text{كمية الإنتاج} = T/Q \text{ (المقياس الزمني)}$$

$$\text{مستوى إنتاجية العمل} = \text{كمية الإنتاج} / \text{وقت العمل} = Q/T \text{ (مقياس كمي)}$$

1-P.Conso, Gestion financière de l'entreprise ,7ème edition,p249.

2-بيار كولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دينو، ص237.

إنتاجية رأس المال = مدخلات رأس المال / المخرجات الكلية

إنتاجية المواد الأولية = مدخلات المواد الأولية / المخرجات الكلية

ولكي نعبر عن العلاقة الموجودة بين مصاريف العاملين والأصول الثابتة للاستغلال وهذا فيما يتعلق بالإنتاجية فلا يمكننا إهمال رأس المال المنتج وشروط استعماله إلى هنا يمكن أن نقول الإنتاجية تحدد لنا تكاليف المؤسسة من جهة وتؤشر من جهة ثانية مباشرة المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

-**الفعالية:** إن فعالية رأس المال الاقتصادي تقاس بنوع سرعة دوران رأس المال المستعمل، توجد حسابات متغيرة على أساس العدد الكبير لمقاييس رأس المال المستعمل والتي هي:

-الأصول الكلية

-الأصول الثابتة الإجمالية أو الصافية

-الأصول الثابتة المستغلة (الإجمالية أو الصافية)

وهذا الذي يدعونا دائما في دروس التحليل المالي الى توضيح قواعد الحساب حيث الاختيار في الخارج (خارج المؤسسة) يتعلق بالبنية الجزئية للمؤسسة ونحسب توسعها.

النسبة الأكثر في حساب الفعالية هي:

نوع رقم الأعمال / الأصول الإجمالية

هذه النسبة تشرح فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة تفسر الشروط التي منها تستعمل الإمكانيات المتاحة من أجل تأكيد الإنتاج والتبادل

سرعة الدوران = رقم الأعمال / مجموع الأصول

من وجهة النظر المالية البحتة تفضل غالبا استعمال سرعة دوران رأس المال المستثمر وهذا يعني النسبة التالية:

رقم الأعمال / رأس المال الخاص

وهذه النسبة ناتجة عن سابقها والتي تكون بضرب النسبة:

الأصول الإجمالية / رأس المال الخاص

والتي تشرح مستوى استنادة المؤسسة.

ولتكن:

$$\text{سرعة دوران رأس المال المستثمر} = \text{سرعة دوران الأصول} * \text{معامل الإستدانة}$$

التفسير الذي يشرح نوع سرعة رأس المال المستثمر دقيق، ونوع سرعة دوران رأس المال المستثمر الكبير يفسر التوازن المالي المؤقت بسبب الأهمية الكبيرة للاستدانة.

هذا المفهوم لسرعة الدوران يقترب من النسبة التالية:

$$\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

هذه النسبة تسمى معدل قدرة رأس المال.

والنسبة التالية:

$$\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{القيمة المضافة}}$$

تسمى معامل لرأس المال وهي تقيس التكلفة المتوسطة للاستثمار من أجل الحصول على وحدة قيمة مضافة، وهذه المفاهيم تستعمل على مستوى البيانات الوطنية من أجل قياس نسبة الإسهامات (الحصص) في التوظيف الجماعي للمؤسسات التي تعتبر كعون لخلق الثروة.⁽¹⁾

2- المكونات المالية:

إن مستوى إنتاجية مؤسسة وفعاليتها في استعمال رأس المال يقود إلى نتيجة ذات طبيعة اقتصادية إذا كان الإنتاج مباعا. ونقيسها بالفائض الإجمالي للاستغلال وتبقى متوفرة من أجا المساهمين الذين لهم رأس مال مستثمر ومتطور وبرؤوس أموال خاصة وهذا على أساس:

-الاهتلاكات

-الاقطاعات الإجبارية

-تسديدات فوائد المقرضين

إن المردودية المالية لرؤوس الأموال الخاصة متأثرة مباشرة بالاستدانة وهذا كذلك أكثر من الفوائد التي تعتبر أعباء جبائية محسومة وتخفف الضريبة المدفوعة إذا وضعنا وجهة نزر مالية بحتة في تقارب التدفقات، مردودية الأصول المالية تمثل رأس مال المؤسسة التي تنظر بإمعان في الفائض النقدي الموزع وهذه الملاحظات هي هامة تبين في غالب الأحيان الفرق في وجهة النظر التي يمكن أن توجد بين المسير

1-P.Conso, optic, p249-250.

الذي يقوم باستعمال التمويل الذاتي من أجل تأكيد تطور المؤسسة ويطبق قدرتها ومن وجهة أخرى المساهم المدين الذي يمثل المدخول لتعويض توظيفه.

ثانياً-متطلبات المردودية:

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة وفي وقت زمني قصير وكذلك قياس المردودية.

1-مراقبة المردودية:

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها:

-وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.

-تحديد فوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية.

-اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعية، أو تحديد أهداف أخرى ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كلياً على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة تسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية والاقتصادية وذلك باستخدام التقنيات التقديرية:

-نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية

-مصلحة الدراسات الاقتصادية

-تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية

وهنا يمكن القول أن مراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير، فهما مطالبان بالتجاوب مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.

لا يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة في وقت وجيز إلا بواسطة مراقبة المردودية، ولكي نقوم بعملية الرقابة على أحسن وجه لا بد من إتباع الإجراءات التالية:

- إجراء تنبؤات مفصلة ومدققة عن النتائج المالية الاقتصادية

- تحليل فوري للانحرافات الناجمة عن مقارنة نتائج فعلية بالنتائج المتوقعة والتي لم يتم تقديرها

- اتخاذ اجراءات والتي من شأنها التقليل من حدة الانحرافات والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية

والمالية

ومن الملاحظ أن في المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي وكذا مراقب التسيير داخل المؤسسة.⁽¹⁾

2- قياس المردودية: من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فان قياس المردودية شيء مهم جدا لا بد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحاسبة. إن التحاليل وخاصة على مستوى دراسات المردودية المعينة ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما: *المحاسبة العامة* المحاسبة التحليلية يمكن إعطاء مفهوم أو تعريف لكل من المحاسبة العامة والتحليلية ومدى العلاقة التي تربط كل من هذين الفرعين المتكاملين على المنظور التسييري لذا نجد المحاسبة العامة "تهتم بنشاطات المؤسسة والعمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها وكذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين مقيمة بالوحدات النقدية".⁽²⁾

عكس المحاسبة التحليلية التي هي "تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول الى نتائج يتخذ على ضوءها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات"⁽³⁾.

1- مبارك ميروكي، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

2- مبارك ميروكي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3 - ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دار البحث، ص 97.

ففي المنظور التسييري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة المعلومات وتبويبها تبدأ بالحاسبة العامة وتتابع في الحاسبة التحليلية وفي هذا العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في الحاسبة العامة. ان النتائج الناشئة عن الحاسبة العامة تحتوي على صفتين هما:

*من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية

*ومن جهة أخرى يخصصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الاجمالية للمردودية ومن أجل غاية مراقبة القياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معادلات والنسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول.

وبالصيغة الرياضية كالتالي:

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

ان هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال لمستثمر في مؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والربح والنسبة هي:

مجموع الأصول / الأموال الخاصة

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة ونستطيع كتابتها بشكل آخر كالتالي:

مجموع الأصول / الأموال الخاصة = الديون / الأموال الخاصة + 1

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة وبتحويل هذا المعدل نحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرفع. وأخيرا نستطيع القول لأنه هناك علاقة ربط بين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة ومردودية الاستغلال وكذلك بدرجة الاستدانة.⁽¹⁾

1-بيار كولاس، مرجع سبق ذكره، ص14.

المطلب الثالث : أنواع المردودية

أولاً: المردودية الاقتصادية (Re) *La rentabilité économique*

تسمح المردودية الاقتصادية بتقدير النتيجة المتحصل عليها فيما يتعلق بالأصول الاقتصادية ورأس المال المستثمر.⁽¹⁾

ويعني آخر الغرض من قياس المردودية الاقتصادية يتجلى في المقارنة بين التكاليف في عمليات الاستثمار والاستغلال.⁽²⁾

وبالتالي نستطيع القول أن المردودية الاقتصادية تقيس فعالية وسائل الانتاج المستخدمة والتي تسمى بالأصل الاقتصادي مقارنة بنتيجة الاستغلال.

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الإستغلال قبل الضريبة / الأصول الاقتصادية

حيث أن:

نتيجة الإستغلال = النتيجة الصافية + الضريبة على الأرباح + المصاريف المالية

و

الأصول الاقتصادية = رأس المال + الديون

أي أن:

$$Re = R_{exp} / AE$$

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الإستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

أما بعد الضريبة فتعطى بالعلاقة التالية:

$$RE = R_{exp} (1-t) / AE$$

أي أن: Re بعد الضريبة يساوي إلى :

حيث:

1-Florence Delahaye, **finance d'entreprise manual et application**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2009,p148.

2-Christian Zambotto, **Gestion financière**, 8ème édition, dunod, paris, 2009, p129.

$RE =$ المردودية الاقتصادية

$AE =$ الأصل الاقتصادي

$R_{exp} =$ نتيجة الإستغلال

$t =$ معدل الضريبة

يجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق نسب مستحسنة للمردودية الاقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن استغلال مجموع أصولها، وهذا ما يدخل ضمن إطار الإستراتيجية العامة للمؤسسة حيث أن هذه النسبة تستعمل لقياس فعالية التسيير. ويمكن تفسير المردودية الاقتصادية بمعدل الهامش ومعدل الدوران كما يلي:

$$RE = (R_{exp} / CA)$$

حيث أن (R_{exp} / CA) تمثل الهامش الاقتصادي أو هامش الاستغلال و (CA / AE) تمثل معدل دوران الأصل الاقتصادي.

يتضح من خلال العلاقة أعلاه أنه يمكن تحقيق نفس النتيجة بالمردودية الاقتصادية في حالة ما اذ كان الهامش مرتفع ومعدل الدوران بطيء ومن خلال تحليل مكونات المردودية فان فعالية النتيجة تتوقف على مدى فعالية هذه النسب ومساهمتها في تحقيق الربحية، كما أن هذا التحليل يمكننا من معرفة مصدر قوة وضعف المردودية الاقتصادية المحققة من طرف المؤسسة.⁽¹⁾

ثانيا- المردودية المالية (RF) la Rentabilité financier

تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، إذ أنها تعبر عن قدرة المؤسسة على توريد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول الحسابات والأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

$$RCP = \text{مردودية الأموال الخاصة} / \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

1-Pierre Vernimen, finance d'entreprise, 9ème édition, dolloz, paris, 2011, p296.

أي أن :

$$RCP = Rnet / CP$$

حيث أن :

RCP: المردودية المالية

Rnet: النتيجة الصافية

CP: الأموال الخاصة

ويمكن تجزئة نسبة المردودية المالية إلى معدل الهامش الصافي ومعدل دوران الأصول ومعدل الاستدانة كما في العلاقة التالية:

$$RCP = (Rnet / CA) (CA / AE) (AE /$$

حيث أن:

(Rnet/CA) تسمى نسبة الهامش الصافي (معدل الربحية الصافية) ويمكن من خلاله معرفة مركز المؤسسة في السوق.

(CA/AE) تمثل معدل دوران الأصل الاقتصادي (الأموال المستثمرة).

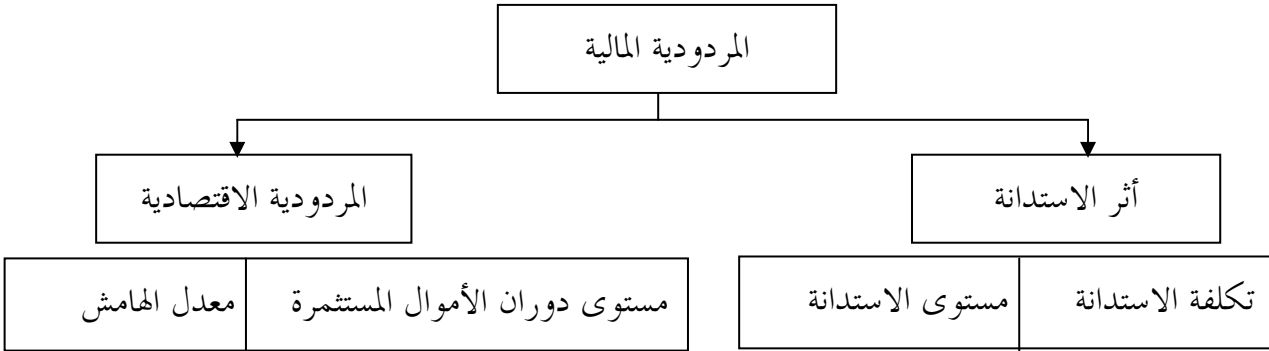
(AE/CO) وهي نسبة تعبر عن الهيكل المالي وتسمى بمعامل الاستدانة.

بعد تحليل المردودية نخلص إلى أنها تتكون من جملة من النسب والتي من خلال قياسها يمكننا من التعرف على القوة التنافسية للمؤسسة ومدى قدرتها على زيادة الإنتاجية وكذلك إدراك تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة ومستوى نجاعتها في اختيار السياسة المالية التي تتوافق مع إمكانياتها وتلبي لها احتياجاتها الضرورية.⁽¹⁾

انطلاقاً من العلاقات السابقة يمكن إيجاد العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية وذلك ما نوضحه في الشكل التالي:

1- ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ورقلة، 2013، ص4-5.

شكل رقم (2-4): العلاقة بين المردودية المالية والإقتصادية



Source:Salvador Ballada,Gestion financière,edition Agende,france,1997,p35.

اذ تعتبر المردودية الاقتصادية متغيرا أساسيا في تحديد المردودية المالية وبالتالي ارتفاع المردودية الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع المردودية المالية.⁽¹⁾

1-زغيب مليكة وبوشقيرميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص120.

المبحث الثاني: تحليل المردودية المالية ووضعيتها في المؤسسة الجزائرية

يعتبر تحليل المردودية المرآة العاكسة لوضعية أي مؤسسة، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى تحليل المردودية، نماذجها ووضعيتها في المؤسسة الجزائرية.

المطلب الأول: التحليل المالي وتقدير ربحية المشروع

أولاً: القوائم المالية.

-الميزانية العمومية

-الحسابات الختامية

-التدفق النقدي

ثانياً: تحليل النسب المالية.

-نقطة التعادل

-معامل الارتباط

ثالثاً: تقدير إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع.

-التكلفة الرأسمالية للمشروع

-رأس المال العامل

رابعاً: الربحية المالية للمشروع.

-التدفقات النقدية

-عمر المشروع

-صافي التدفقات النقدية

-إستنتاج صافي التدفقات النقدية من الأرباح والإستثمارات

-خصم التدفقات النقدية

خامساً: معايير قياس الربحية المالية للمشروعات.

-معدل العائد البسيط

-مدة الإسترداد

-صافي القيمة الحالية

-نسبة القيمة الحالية للمنافع إلى القيمة الحالية للتكاليف

-معدل العائد الداخلي

-تحليل الحساسية بدلالة المتغيرات التي تحيط بالمشروع

-تحليل التعاد

سادسا: تنفيذ المشروع وبناءؤه.وهي مرحلة تشييد وبناء المشروع إستعدادا للإنتاج والبيع

سابعا: إقامة المشروع وتشغيله وتقييم نتائج النشاط المتحققة

ثامنا: طرق تقييم المشروعات.

هناك طرق عديدة لتقييم المشروعات منها:

- التقييم الشخصي وخبرة ممارسة النشاط personnel evaluation

- فترة الاسترداد pay back

- العائد على الاستثمار (ROI) return of investment

- العائد على حقوق الملكية (ROE) Return ou Equity

- معدل العائد الداخلي (IRR) Internal Rate of Return

- معدل العائد الاقتصادي (ERR) Economic Rate of Return

- صافي القيمة الحالية: صافي القيمة الحالية للايرادات - صافي القيمة الحالية للنفقات (NPV)

- دليل وفهرس الأرباح Profit Index (PI)

- حجم المبيعات وقيمتها ومجمل صافي الربح

- صافي القيمة المضافة (NAV) Net Added Value

- نقطة التعادل Break Even Analysis

- تحليل الحساسية⁽¹⁾

المطلب الثاني: معايير ونماذج المردودية المالية

أولا: معايير قياس المردودية

1- معيار المعدل الداخلي للمردودية TIR:

1 عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2011، ص 29-31.

المعدل الداخلي للمردودية للاستثمار هو معدل الاستحداث الذي يجعل من صافي القيمة الحالية معدومة، وهو كذلك المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية.

ويعرف أيضا: هو أقصى معدل تكافؤ به رؤوس الأموال التي خصصت لتمويل الإستثمار دون أن تفلس العملية ويحسب المعدل الداخلي للمردودية TIR بالمعادلة التالية:

$$\sum_{t=1}^n \frac{R_t - D_t}{(1+r)^t} + \frac{S_n}{(1+r)^n} = D_0 \dots\dots(01)$$

وتكتب المعادلة (1) إذا كان معدل الإستحداث مستمرا كما يلي:

$$\int_{t=0}^{t=n} (R_t - D_t) e^{-dt^{st}} + S_n e^{-sn} = D_0 \dots\dots(02)$$

حيث S هو معدل الإستحداث المكافئ المستمر لمعدل الإستحداث r.

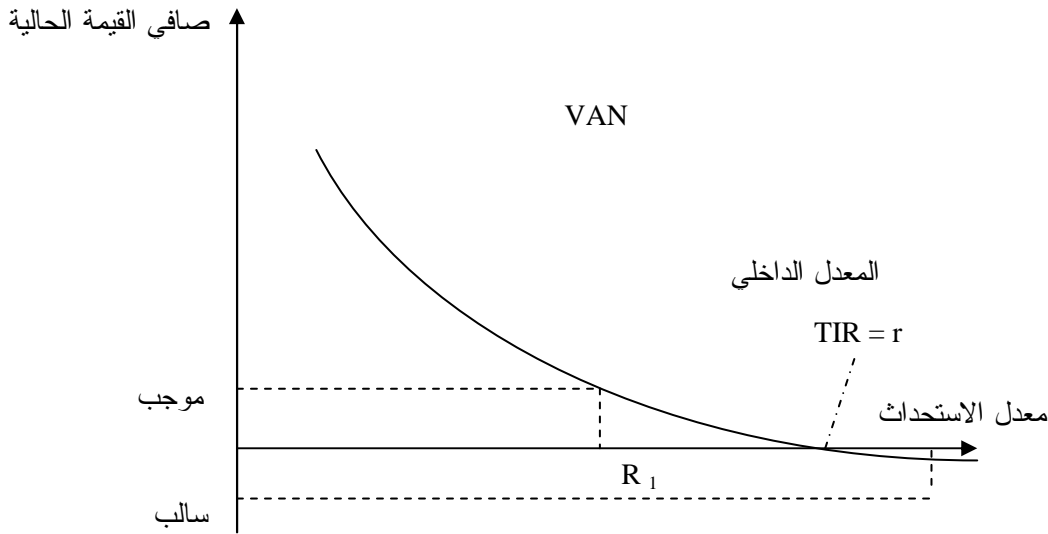
في المعادلتين السابقتين معدل الاستحداث مجهولا، وهو معدل الاستحداث الذي يجعل المعادلتين متزنتين، ومن الممكن أن نصيغ المعادلتين (1) و(2) السابقتين كما يلي:

$$\sum_{t=1}^n \frac{R_t - D_t}{(1+r)^t} + \frac{S_n}{(1+r)^n} - D_0 = 0 \dots\dots(03)$$

$$\int_{t=0}^{t=n} (R_t - D_t) e^{-dt^{st}} + S_n e^{-sn} - D_0 = 0$$

وهنا يكون المعدل الداخلي للمردودية هو المعدل المجهول الذي يجعل المعادلتين (3) و(4) مساويتين للصفر، أو هو معدل الاستحداث الذي يجعل صافي القيمة الحالية معدومة.

شكل رقم (2-5): العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية



المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الاولى، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، ص129.

صافي القيمة الحالية دالة لمعدل الاستحداث فكلما زاد معدل الاستحداث انخفضت صافي القيمة الحالية، فهي دالة متناقصة لمعدل الاستحداث وأن إحدائية النقطة B تشير إلى معدل الاستحداث الذي يجعل من صافي القيمة الحالية للاستثمار تساوي صفراً.

مردودية الاستثمار أو عدم مردوديته تعتمد على هذا المعدل، فالمعدل المتحصل عليه يعتبر أدنى معدل مقبول، وإذا إنخفض عنه يفرض على صاحب المشروع الاستثماري اللجوء إلى استثمار آخر أو العدول عن الاستثمار، وأي استثمار تعدي هذا المعدل يعتبر ذا مردودية⁽¹⁾.

2- معيار المعدل الداخلي النسبي للمردودية (أو التفاضلي):

هو معيار مكمل للمعدل الداخلي للمردودية، فإذا كان للمشروعين A وB خصائص متشابهة، ولكنهما يتطلبان استثمارين مختلفين، فمعدل المردودية النسبي هو معدل الاستحداث الذي يعدم الفائض من صافي القيمة الحالية المتحصل عليه من الاستثمار الإضافي الذي يمكن من الانتقال من مشروع إلى آخر ويحقق العلاقة التالية:

$$(R_b(l) - R_A(l) = 0)$$

1- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص128-130.

3- تعدد المعدلات الداخلية للمردودية

من المشاكل التي تعترض تطبيق معيار المعدل الداخلي للمردودية في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية، أنه في الكثير من الحالات نجد عدة معدلات للمردودية للمشروع الواحد، وهنا يصعب إيجاد المعدل المناسب الذي يعتمد عليه لقياس المردودية أو للمفاضلة بين المشروع الواحد والآخر.⁽¹⁾

ثانيا: نماذج تحليل المردودية

1- نموذج ديون لتحليل المردودية:

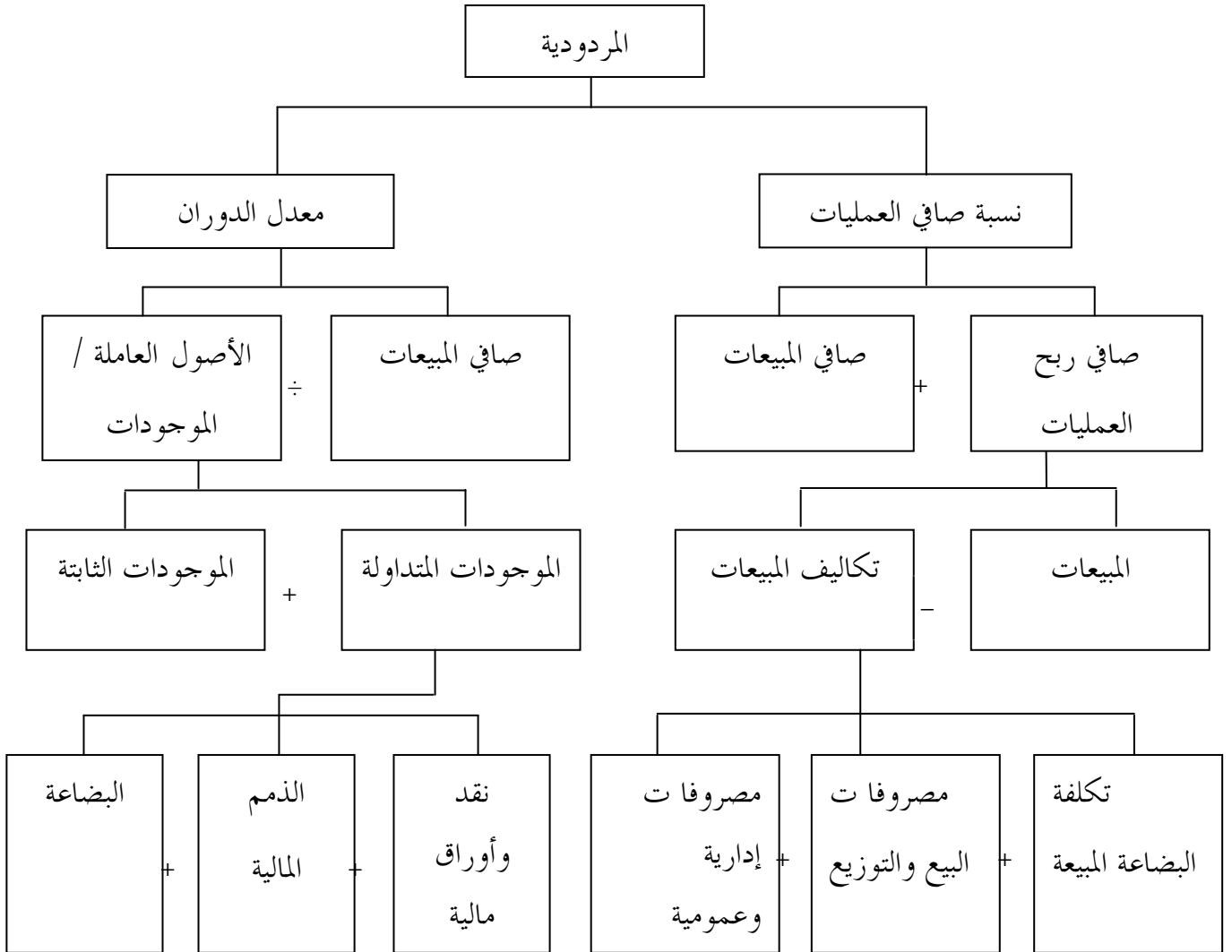
سمي بهذا الاسم بالنسبة للشركة التي طورته، وهي شركة Dupont de Nemours الأمريكية، ويعد هذا النموذج من الأدوات الفعالة التي يستعملها المحللون الماليون في تحليل الأداء المالي والرقابة عليه، وقد إكتسب هذا النموذج شهرته بسبب مساعدته الفعالة في تتبع العناصر أو العوامل المؤثرة في المردودية والمنتمية إلى جدول حسابات النتائج والميزانية.

يوضح هذا النموذج المتسن بالبساطة والشمولية أن المردودية الإقتصادية تتحدد من خلال عنصرين هامين الأول يتمثل في الربحية أو هامش الربح، والثاني يتمثل في معدل دوران الأصول والتي تعني قدرة الأصول على تحقيق المبيعات ويوضح كذلك العناصر المؤثرة في كل من هامش الربح ومعدل الدوران.⁽²⁾

1- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

شكل رقم (2-6): نموذج ديون لتحليل المردودية



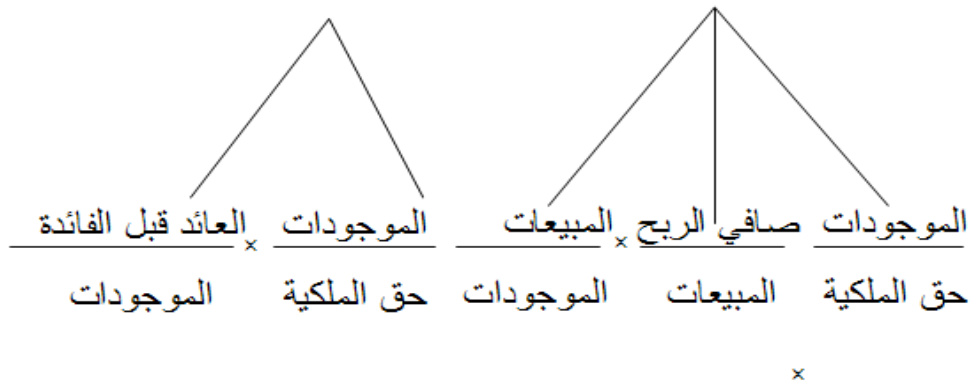
المصدر: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ص. 37.

2- نموذج ديون لمعدل العائد على حق الملكية:

يتمكن المحلل المالي من حساب معدل العائد على حق الملكية من خلال تطبيق نموذج تحليل غاية في الأهمية، يعرف بنموذج ديون ويساعد النموذج في تحديد نوع من الترابط بين المتغيرات المالية المؤثرة في نسبة صافي الربح إلى حق الملكية وذلك من خلال بيان تأثيرها على كل من صافي الربح بعد الفائدة والضريبة وحق الملكية وهي قيم كل من البسط والمقام في النسبة المذكورة ولقدرته هذه فإن تحليل ديون يعتبر من أفضل الأساليب لإبراز العلاقة بين الظروف المالية موضح رقابة الإدارة والنسب المالية المختلفة ويمكن إبراز ذلك الترابط كما يظهر واضحا في الشكل التالي:

شكل رقم (2-7): تحليل الربحية وفقا لنموذج دوبون

= إسهام هامش الربح والموجودات = إسهام الرفع - العائد على حق الملكية



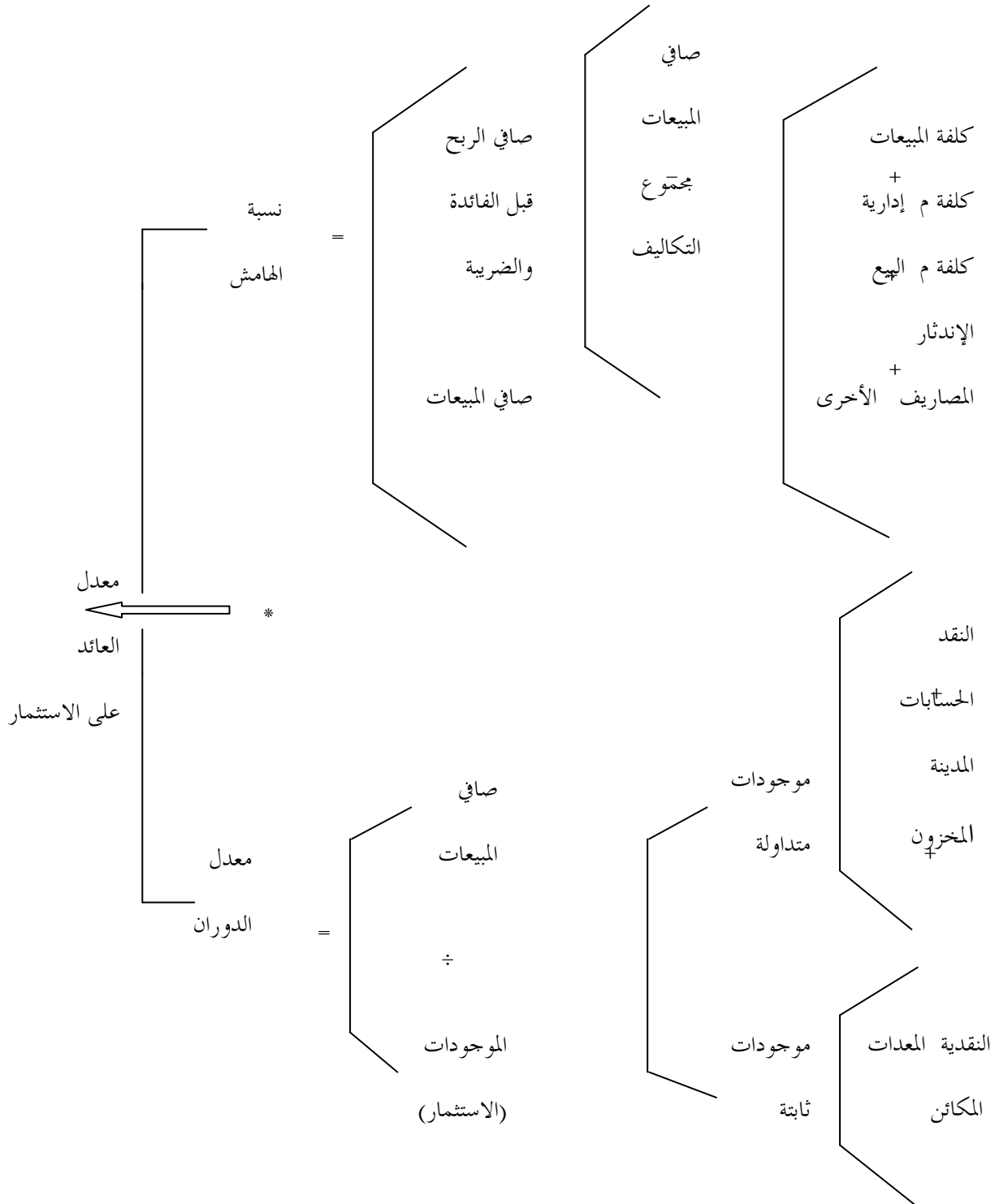
المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ص222.

3- نموذج دوبون لمعدل العائد على الإستثمار:

يظهر نموذج دوبون في هذه الحالة كيفية الجمع بين أداء كل الأنشطة التشغيلية في المنشأة حيث تجمع نتائج نسب الإنتاجية (إنتاجية الإستثمار) ونسبة الهامش وكيف يتم التفاعل بينها لتحقيق ربحية الإستثمار (الموجودات) والتي تعرف بربحية المنشأة أو بمعدل العائد على الإستثمار.⁽¹⁾

- 1 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

شكل رقم (2-8): نموذج دوبون لتحليل معدل العائد على الاستثمار



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لاغراض تقييم الأداء، ص245

4- طريقة الاحلال المتسلسل:

تعتبر من أهم طرق تحليل النشاط الاقتصادي فهي بذلك أداة فعالة في يد المؤسسة لتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية.

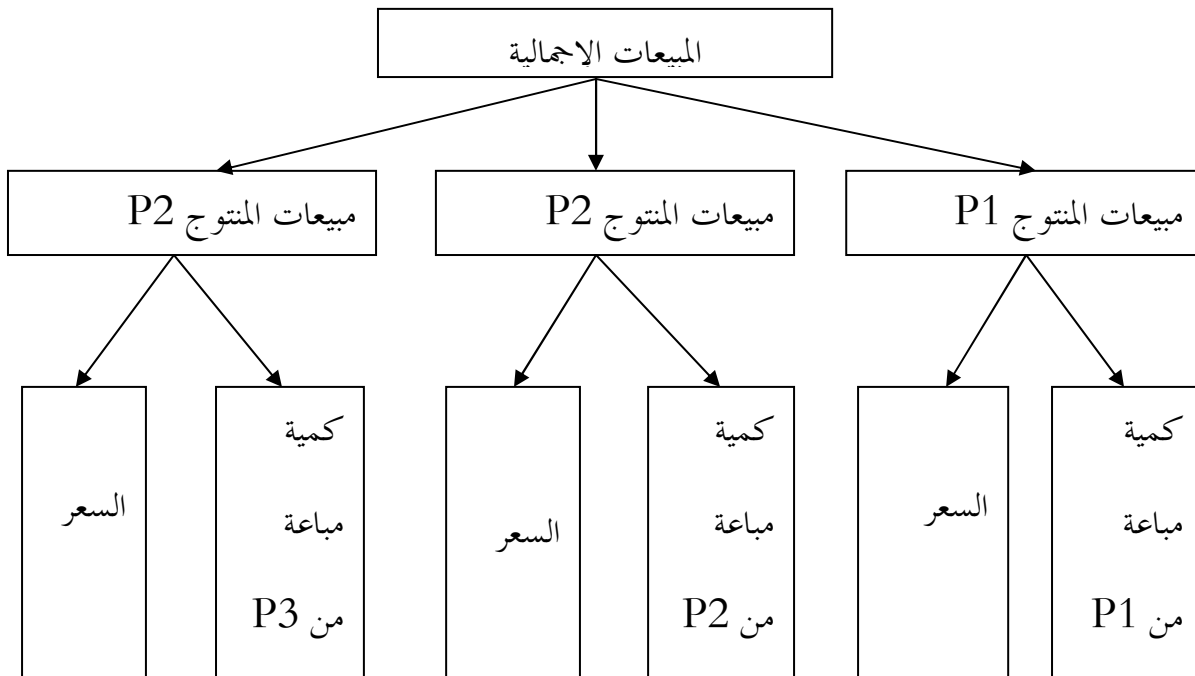
- مفهوم وأساس الطريقة:

الاحلال المتسلسل طريقة تسمح بتحديد أو قياس تأثير عوامل مستوى معين في الظاهرة المؤثر فيها فالعوامل هي أسباب الظاهرة والظاهرة هي نتيجة تفاعل الأسباب، لذلك فإن أساس الطريقة هو تحديد نظام العلاقات السببية، أي تحديد النتيجة والأسباب المؤثرة فيها، وبعدها تحديد أسباب الأسباب، فأى سبب هو نتيجة لما بعده وسبب لما قبله.

وتستمر عملية تحديد العلاقات السببية إلى غاية الوصول إلى أدنى مستوى أين لا يمكن تحديد أسباب أخرى للظاهرة.

بعد تحديد العلاقات السببية تأتي مرحلة رسم العلاقات بشبكة للظاهرة، أو ما يسمى بالرسم المنطقي الذي هو على شكل شجرة.

شكل رقم (2-9): الرسم المنطقي لمبيعات المؤسسة



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات سابقة.

ملاحظة: من الرسم السابق فإن الظاهرة هي تطور المبيعات، عوامل تطور المبيعات، أو أسبابها، هي تغير مبيعات المنتجات P_1 و P_2 و P_3 وتحديد مساهمتها في تطور المبيعات يسمى تحليل المستوى الأول للظاهرة، المستوى الأول يمثل ظاهرة لأسباب أخرى هي الكميات المباعة وأسعار البيع، وتحديد مساهمتها في مبيعات كل منتج يتمثل في تحليل المستوى الثاني للظاهرة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: وضعية المردودية في المؤسسة الجزائرية

لقد نجم عن التخطيط المركزي الذي إختارته الجزائر لتحقيق مسارها التنموي تسييرا إداريا يكتسي عيوباً كثيرة، ونحن نعلم أنه على كل مؤسسة كانت أو خاصة تحقيق فعالية في التسيير والتي تسمح لها بالحصول على أدنى مستوى من المردودية المالية، والتي يسمح لها على الأقل بتحديد وسائلها الإنتاجية لضمان نموها المتوازن، إلا أن هذا التسيير لم يهتم بالإستعمال الأمثل للموارد المتاحة للحصول على المردودية المالية المرجوة ولم تستطع المؤسسة الجزائرية في كثير من الأحيان تحقيق إستمراريتها إلا بالإرتكاز على إعانات الدولة المتتالية.

ورغم الإصلاحات إلا أنها لو تعطي ثمارها المتوقعة وأصبحت المؤسسة الوطنية اليوم أمام تحديان كبيران يتطلبان منها الوصول إلى مردوديتها وهما:

- منافسة القطاع الخاص واللجوء المرتقب للإستثمارات الأجنبية

- التخلي المتزايد للسلطة على الحماية الإقتصادية التي كانت تؤديها للمؤسسات الوطنية العاجزة نتيجة تفتح الإقتصاد الوطني على ميكانيزمات الإقتصاد السوق.

هناك عوامل يمكن إستخلاصها والتي أعاققت المردودية المالية للمؤسسات وجعلتها لتقوم بدورها على أحسن وجه ويمكن ذكر مايلي:

1- المؤسسة الإقتصادية العمومية لم تقم بتأمين منتجاتها الخاصة، بعبارة أخرى كان عمل المؤسسة العمومية وفق المخطط المالي عن طريق تدعيمات الدولة بدلا من نتائجها الخاصة بها.

2- حملت المؤسسة العمومية نفسها وظائف عديدة كانت من المفروض أن تكون من إنشغالات الدولة (الأهداف الإجتماعية).

1 - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، "تسيير المؤسسات الصناعية"، جامعة بسكرة، 2002، ص79.

- 3- أصبحت المؤسسات مكانا للتوزيع أكثر من الإنتاج وهذا لعدم تطوير كل إعتبرات المردودية والإنتاجية.
- 4- أيضا كانت المؤسسة العمومية مكانا لضياح رأس المال حيث قامت بإعادة توزيع المداخيل مع إنتاج ضعيف وتشغيل ضعيف لقدراتها الإنتاجية وإستثمار ضعيف أيضا.
- 5- نلاحظ أيضا غياب المحاسبة التحليلية على المؤسسة العمومية الجزائية وإذا وجدت فهي تبقى قليلة التطور وغير فعالة، وبذلك عدم إمكانية تقدير دراسة للمردودية المالية تحت هدف تحقيق الربح.
- 6- الدولة منحت كل امتيازاتها لمراقبة وتحديد الأسعار دون الأخذ بعين الاعتبار المردودية للمؤسسة العمومية، وفي الواقع أن صلابة تحديد الأسعار وجهل تكلفة الإنتاج تعكس النتائج السلبية لل صعوبات في الاستغلال.
- 7- إطلاع المؤسسة العمومية لعدد كبير من المهام البعض منها لا يمد باي صلة إلى مهمتها الرئيسية وكذا انعدام الإتصال وقصور نظام المعلومات على مركزية القرار.
- 8- التضخم الإداري حيث يفوق نسبة الإداريين في بعض المؤسسات 16% من مجموع عدد العمال ومقارنة بالنسبة الدولية والمقدرة بـ 10% مما يشير وجود البطالة المقنعة، أي ارتفاع في تكاليف الإنتاج.
- 9- انخفاض الإنتاج وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- 10- افتقار الجهاز الإداري إلى صفات الكفاءة والخبرة والأساليب العلمية المتمثلة في تحقيق الإستخدام الأمثل للآلات والتجهيزات والمواد الأولية والجهود البشرية والاستفادة من الموارد الإقتصادية (بشرية ومالية) المعطلة، وإقامة علاقات جديدة بينها وبين العمال واشتراكهم في الإدارة والرقابة وأخذ رأي من في شأنه دفع وتطوير المؤسسة.
- 11- نقل التكنولوجيا وما يرافقها من مشاكل الصناعة الثقيلة، أي يؤدي تعطل الآلات إلى نقص كبير في الطاقة الإنتاجية بسبب نقص الإطارات التقنية المؤهلة والفعالة.⁽¹⁾

1 - ابن رقية سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

المبحث الثالث: ماهية عتبة المردودية

إن نقطة التعادل (عتبة المردودية) يطلق عليها عدة تسميات أخرى منها:

نقطة التوازن، النقطة الحرجة والنقطة الميتة وعتبة الربحية.

إن تحليل نقطة التعادل من قبل إدارة المؤسسة يعتبر من بين الوسائل المستخدمة في إدارة التكاليف والسيطرة عليها لايجاد العلاقة ما بين حجم الإنتاج المحقق والمباع وتكلفته وأسعار البيع والإيرادات المحققة وكذلك يستخدم تحليل التعادل لغرض تحديد الحد الأدنى من المبيعات التي تجنب المؤسسة تحمل الخسائر .

المطلب الأول: مفهوم عتبة المردودية وعناصرها.

أولاً: مفهوم نقطة التعادل.

تعرف نقطة التعادل على أنها ذلك المستوى من نشاط المؤسسة الذي تكون عنده نتيجة عملية المنشأة تساوي صفراً، أي أنها لا تحقق أرباحاً ولا تتحمل خسائر، وتصل المنشأة إلى تلك النقطة عندما تكون إيراداتها الكلية مساوية لتكاليفها الكلية.⁽¹⁾

ثانياً: عناصرها

تنقسم التكاليف من وجهة نظر المحاسبة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة وهامش الربح.

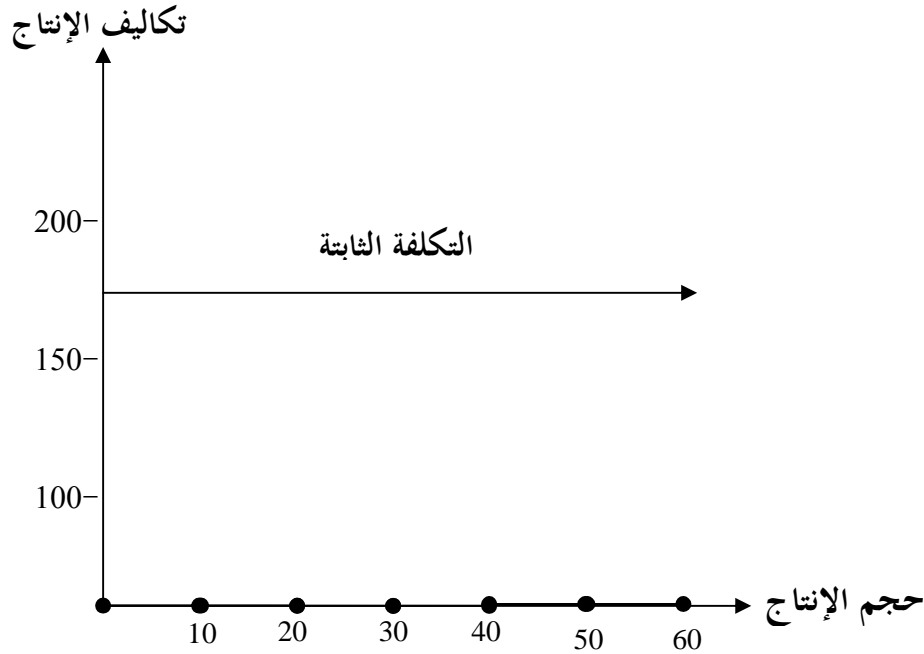
1- التكاليف الثابتة (FIXES COSTS): وهي التكاليف التي تتغير بالنسبة للوحدة الواحدة بتغير عدد الوحدات المنتجة لكنها بالنسبة لمجموع الإنتاج سوف تبقى ثابتة وتحمل الشركة هذه التكاليف جميعها سواء عملت أم لم تعمل وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يرتفع نصيب الوحدة المنتجة الواحدة من التكلفة الثابتة في حال انخفاض كمية الإنتاج والعكس بالعكس في حالة ارتفاع كمية الإنتاج وبمحدود الطاقة القصوى، ويمكن تمثيل التكلفة الثابتة بيانياً بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي، ومن أهم الأمثلة التكلفة الثابتة في الشركات الصناعية:

- المصروفات الإدارية الثابتة .
- استهلاك الموجودات الثابتة.
- أقساط التأمين السنوية.
- مصاريف الدعاية والإعلان الثابتة.

1- عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص 244.

- الضرائب على المسقفات والممتلكات.
- ايجارات المباني المستأجرة.
- رواتب العاملين في الإدارة العليا.

شكل رقم(2-10): رسم بياني يبين منحى التكاليف الثابتة



المصدر: نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2012، ص195.

2- التكاليف المتغيرة (VARIABLE COST): وهي التكاليف التي تبقى ثابتة بالنسبة للوحدة الواحدة مهما تغير عدد الوحدات المنتجة لكنها بالنسبة لمجموع الإنتاج سوف تكون متغيرة، ولكن تتحمل الشركة هذه التكاليف في حالة التوقف عن العمل، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يبقى نصيب الوحدة المنتجة الواحدة من التكلفة المتغير ثابتا بغض النظر عن تغير حجم الإنتاج، ويمكن تمثيل التكلفة المتغيرة بيانيا بخط مائل يبدأ من النقطة التي يبدأ منها خط التكاليف الثابتة الموازي للمحور الأفقي، ومن أهم الأمثلة عن التكلفة المتغير للشركات الصناعية: (1)

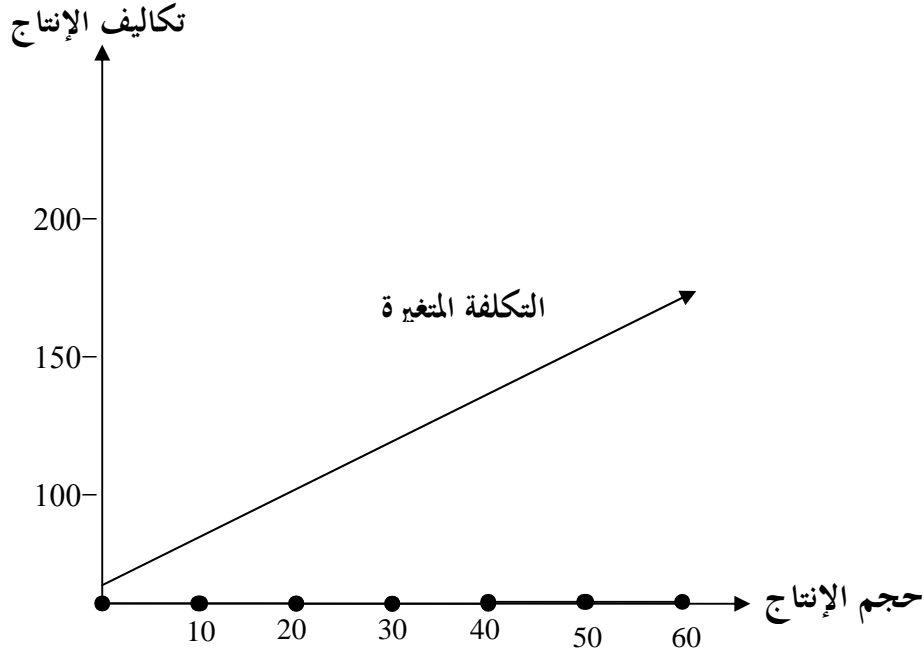
- المواد الخام .
- الطاقة المستخدمة.

1- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المنشآت، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة 1979، ص265.

- المياه المستهلكة .

- الأجور المتغير .

- شكل رقم (2-11): منحنى التكاليف المتغير بدلالة وحدات الإنتاج



المصدر: نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص196.

3- هامش الربح (CONTRIBUTION MARGIN): إن هامش الربح هو عبارة عن الفرق الإجمالي

بين سعر بيع الوحدة المنتجة وتكلفتها المتغيرة، وهذا الفرق سوف يساهم في تغطية جزء من التكاليف الثابتة لذلك فإنه كلما كان عدد الوحدات المباعة أكثر كلما كان مجموع الهامش الربحي المتحقق أعلى وكانت تغطية المصروفات الثابتة أكبر، وذلك وصولاً إلى كافة التكاليف الثابتة وحينها تكون الشركة قد وصلت إلى نقطة التعادل، وأي زيادة عن التكاليف المتغيرة والثابتة سوف تكون ربحاً متراكماً للشركة.⁽¹⁾

1- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص215-216.

المطلب الثاني: تحديد نقطة التعادل وأهميتها

أولا-تحديد نقطة التعادل حسابيا وبيانيا

1-حسابيا: لغرض احتساب نقطة التعادل فإنه يجب تحديد التكاليف الإجمالية الكلية للمؤسسة وكذلك إجمالي إيراداتها.

إن التكاليف الإجمالية الكلية هي مجموع التكاليف الثابتة الكلية زائد إجمالي التكاليف المتغيرة للكمية المنتجة.

أما إيرادات المؤسسة فهي عبارة عن حاصل ضرب (سعر البيع*الكمية المباعة) وهكذا يمكن عرض نقطة التعادل كما يلي:

$$\text{الإيرادات الكلية} = \text{التكاليف الكلية}$$

أو

$$\text{الإيرادات الكلية} = \text{مجموع التكاليف الثابتة} + \text{إجمالي التكاليف المتغيرة}$$

أو

$$\text{الإيرادات الكلية} = \text{إجمالي التكاليف المتغيرة} = \text{مجموع التكاليف الثابتة}$$

في الصيغة الأخيرة لمعادلة التعادل نجد في طرفها (الإيرادات الكلية-إجمالي التكاليف المتغيرة) أما الفرق بين هذين العنصرين يمثل في الحقيقة الهامش على التكلفة المتغيرة أو ما يطلق عليه بهامش الربح الإجمالي أو عائد المساهمة الإجمالي، حيث أن:

$$\text{هامش المساهمة للوحدة الواحدة المنتجة والمباعة} = \text{سعر البيع} - \text{التكاليف المتغيرة}$$

وأن:

$$\text{هامش المساهمة الإجمالي} = \text{هامش المساهمة للوحدة الواحدة} \times \text{عدد الوحدات}$$

لذلك يمكن التعويض في معادلة التعادل وتصبح كما يلي:

$$\text{هامش المساهمة للوحدة الواحدة} \times \text{عدد الوحدات المباعة} = \text{مجموع التكاليف الثابتة}$$

أو

هامش المساهمة الإجمالي = مجموع التكاليف

وهكذا نستطيع تحديد الكمية الواجب إنتاجها وبيعها لتغطية التكاليف الكلية (أي نقطة التعادل) عندما يكون سعر البيع محدد مقدما

الكمية الواجب إنتاجها وبيعها لتحقيق التعادل

$\frac{\text{مجموع التكاليف الثابتة}}{\text{هامش المساهمة للوحدة المباعة}}$

ونستطيع أن نحدد سعر البيع إذا كانت كمية التعادل معلومة حيث يكون:

سعر البيع للوحدة الواحدة = هامش المساهمة للوحدة المباعة + التكاليف المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة

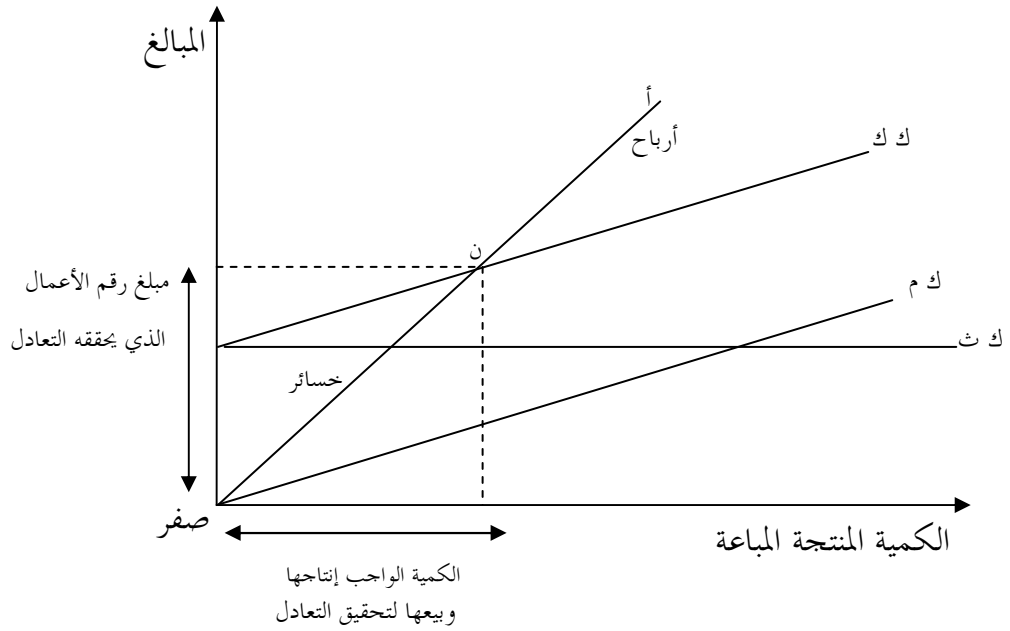
أما قيمة المبيعات في نقطة التعادل فهي:

سعر البيع * الكمية الواجب بيعها في نقطة التعادل $\frac{\text{مجموع التكاليف الثابتة}}{(\text{سعر البيع} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة})}$ * سعر البيع

قيمة المبيعات في نقطة التعادل = $\frac{\text{مجموع التكاليف الثابتة}}{\left(\frac{\text{التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة}}{\text{سعر البيع}} \right) - 1}$

-بيانيا: تحدد نقطة التعادل بيانيا عند تقاطع خط الإيرادات المحققة من المبيعات (رقم الأعمال) مع خط التكاليف الكلية، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

شكل رقم (2-12): منحنى الكمية المنتجة المباعة بدلالة التكلفة



ك ث: يمثل خط التكلفة الثابتة
 ك م: يمثل خط التكلفة المتغيرة
 ك ك: الخط التكلفة الكلية
 ن: تمثل نقطة التعادل
 أ: يمثل خط إيرادات المبيعات (رقم الأعمال)

في الرسم البياني الموضح سابقا نلاحظ أن المساحة المحصورة ما بين نقطة الصفر ونقطة التعادل (ن) وخط التكلفة الكلية يمثل مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة والتي لم تستطع تغطيتها، وهي تمثل خسائر بالنسبة للمؤسسة.

بينما العكس فإن المساحة المحصورة ما بين نقطة التعادل وخط التكاليف الكلية وخط الإيراد الكلي (رقم الأعمال) فإنها تمثل أرباح المؤسسة، أما المساحة المحصورة ما بين خط الإيراد وخط التكاليف المتغيرة فإنها تمثل هامش الربح الإجمالي أو هامش المساهمة الإجمالية.⁽¹⁾

ثانيا- أهمية وفوائد تحليل التعادل: يحقق تحليل التعادل للمنشأة مجموعة من الأغراض نذكر منها:

- دراسة وتقييم مستوى الأرباح والخسائر.
- دراسة وتقييم مستوى الإنتاج والمبيعات.
- دراسة وتقييم مستويات النمو والتوسع.

1- خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 148-152.

-دراسة وتقييم سياسات التسعير والتوزيع والبيع.

-دراسة وتقييم مستوى المخاطرة في العمليات

-دراسة وتقييم مستويات نجاح المنشآت.⁽¹⁾

المطلب الثالث: العلاقة بين التكلفة والإيراد والربح

يعتبر تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والإيراد أسلوب يستخدم أساسا لتحليل أثر تغير الحجم على التكلفة والإيرادات والأرباح، كما يستخدم كثيرا في الموازنات التخطيطية نظرا لأنه يجيب على الأسئلة مثل:

عند أي حجم من التشغيل يتعادل الإيراد والتكلفة؟

ما مدى زيادة نقطة التعادل إذا ما إنخفض سعر البيع بمعدل %X أو إزدادت تكلفة العمل المباشر بنسبة %Y؟

وبطبيعة التحليل المضاف الذي تتضمنه العلاقة بين التكلفة والحجم والربح يتبين في العديد من القرارات القصيرة الأجل مثل قبول أو رفض لطلبية خاصة أو قرار شراء أو تصنيع داخلي، وفي القرارات طويلة الأجل مثل إستمرارية أو إغلاق خط الإنتاج.

أولاً- النماذج الاقتصادية والمحاسبية للعلاقة بين التكلفة والحجم والربح:

يظهر الاختلاف بين أنماط التكاليف المستخدمة في الإقتصاد وتلك المستخدمة في نماذج المحاسبة في أنه في ظل طاقة إنتاجية متاحة خلال فترة زمنية معينة، فإن النماذج الإقتصادية تظهر دالة التكاليف لكافة لمؤديات الإنتاج الممكنة، بينما تعرض النماذج المحاسبية دالة التكاليف الخطية في ظل التشغيل العادي للوحدة الإقتصادية.⁽²⁾

وكما هو متوقع فإن هناك لإختلاف بين الإقتصاديين والمحاسبين في نمط الإيرادات، ففي حالات يكون منحنى الإيرادات في الإقتصاد متزايد بمعدل متناقص نظرا لأن الزيادة في الحجم يمكن تحقيقها بتخفيض السعر. بينما نجد في النموذج المحاسبي سعر البيع ثابت بغض النظر عن حجم المبيعات لذا تمثله بخط مستقيم، ويكون النموذج المحاسبي للإيراد صالحا في ظل مدى الإنتاج في سوق منافسة كاملة، ويعبر على أنه تقريب لنموذج الدخل في المفهوم الإقتصادي من خلال مدى التشغيل العادي .

1-عامر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص244.

2-محمد القيومي، أصول محاسبة التكاليف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ص82.

والإختلاف في تكوين نماذج المحاسبة والإقتصاد تؤدي إلى إختلافات أساسية في تحليل التكلفة والحجم والربح المبني على هذا النموذج.

- في النموذج الإقتصادي هناك نقطتان تتعادل فيهما التكلفة والإيراد بينما النموذج المحاسبي هناك نقطة واحدة.

- للنموذج الإقتصادي حجم يحقق أقصى ربح ممكن وهو الذي يتحدد بالحسابات التفاضلية ولا يوجد في النموذج المحاسبي حجم أمثل، وفي غياب قيد الطاقة فإن الفرق بين الإيراد الكلي والتكلفة الكلية يزداد بدون حدود.

ثانيا: مصادر البيانات .

يمكن تحديد التكاليف المستخدمة في تحليل التكلفة والحجم والربح بإستخدام الطرق الهندسية أو أساليب تغير التكاليف، وحينها تحدد دالة التكلفة من واقع تحليل بيانات التكلفة التاريخية، فإنه من الضروري التعرف على الحدود المفروضة في هذه الطرق وإعتبارها حدود على تحليل التكلفة والحجم والربح.

ويعتبر تغير دالة الإيراد حتى في حالة سوق المنافسة الكاملة مهمة صعبة للغاية، إذ أن وضع سياسات لتغيير قرار من قرارات الإدارة العليا وتحديد أمثل للأسعار يتطلب تعاوننا وثيقا بين المحاسبة والإقتصاديين والعاملين بالتسويق، وللتحكم في تحليل التكلفة والحجم والربح دالة إيراد ودالة التكلفة الخطية.

$$د = ع * س$$

حيث:

د: أجمالي الإيرادات

ع: سعر بيع الوحدة

س: عدد الوحدات المباعة

ويمكن تمثيل دالة التكلفة كالاتي:

$$ت = أ + ب س$$

حيث:

ت: إجمالي التكاليف المقدرة

أ: التكاليف الثابتة المقدرة

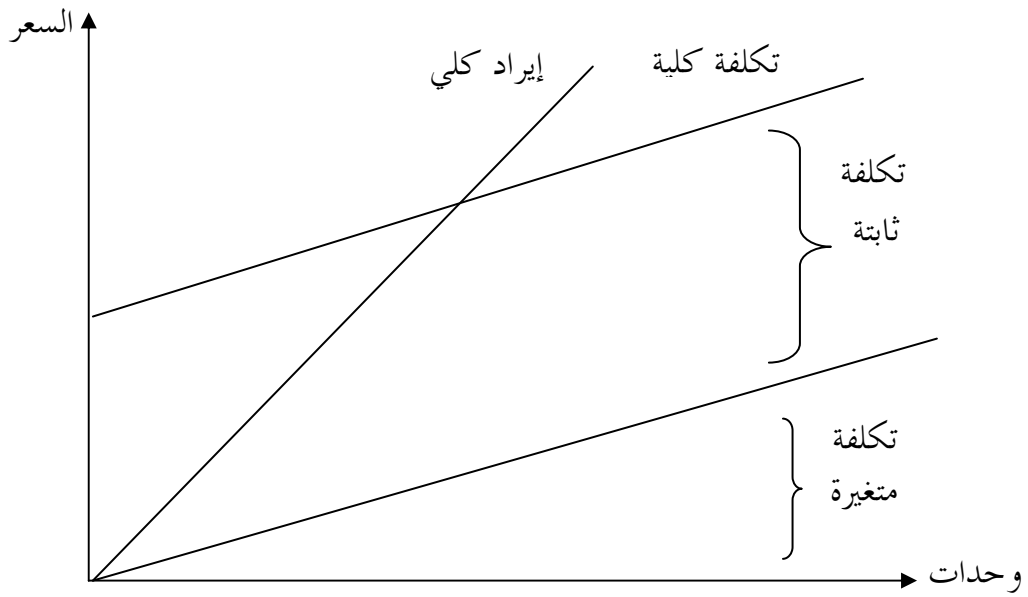
ب: التكلفة المتغيرة

ويصبح الربح ممثلاً للفرق بين الإيرادات والتكاليف

$$ر = د - ت$$

حيث: ر: الربح

شكل رقم (2-13): الرسم البياني لعلاقة التكلفة والحجم والربح



المصدر: محمد القيومي محمد، أصول محاسبة التكاليف، ص 84.

ويمكن استخدام هذه الطريقة لتقدير الأرباح أو الخسائر عند الأحجام المختلفة للنشاط عند حجم مبيعات صفر تكون منطقة الخسائر معادلة للتكاليف الثابتة، وبعد التعادل تظهر الأرباح بالفرق بين الإيراد وخط التكلفة الكلية.⁽¹⁾

1- محمد القيومي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

ثالثا- الافتراضات التي يقوم عليها تحليل التكلفة والحجم والربح:

- يتم تبويب جميع التكاليف في مجموعتان ثابت ومتغير، أما التكاليف شبه متغيرة فيجب أن تقسم إلى قسميها الثابت والمتغير.

- تتغير التكاليف الكلية بمعدل خطي وهو الافتراض التقليدي الذي يخضع له النموذج المحاسبي للتكاليف، فهو يفترض أن تكاليف المدخلات ثابتة وكفاءة الإنتاج لا تتغير مع ذلك حينما تعد التقديرات للتكاليف على أساس مضمون منحنيات المعلم فإن هذا الافتراض يتم استبعاده تدريجيا.

- إن التكاليف الثابتة لا تتغير في ظل الطاقة المتاحة، حيث يفترض في النموذج الأساسي تزيد التكاليف الثابتة ومثل هذه التكاليف قد يتم تضمينها في تقديرات التكلفة إذا كانت ذات دلالة، وإذا ما تم تضمين التكلفة الثابتة فإننا نحصل على نقطة التعادل.

- لا تتغير أسعار المبيعات بزيادة أحجام المبيعات ويمكن إظهار اثر الأسعار على نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، والنموذج الأصلي يفترض ثبات سعر البيع ويمكن تخفيض هذا الافتراض إذا ما أمكن التعرف على منحنى دالة الإيراد، ولسوء الحظ يعتبر ذلك مطبقا في الممارسة العملية.

- هناك منتج وحيدا ولا مزيج ثابت من المنتجات.

- لا يوجد تغير في المخزونات حيث يفترض وجود تماثل بين الأرباح والمبيعات ويتم المحافظة على مخزون ثابت أو لا يوجد مخزون على الإطلاق، وإذا لم يكن ذلك ممثلا للوضع الطبيعي فإن النموذج الأساسي سيؤدي خلال فترات إلى تخفيض المخزون.

- الحجم هو العامل على التكاليف، هذا الافتراض يمكن تحقيقه حيث استخدام النموذج لعدة فترات بتضمين متغيرات عاطلة تخص العوامل الموسمية، ومع ذلك فإن هذه التكاليف يتم معالجتها على أنها تكلفة ثابتة إذا استخدم النموذج لفترة واحدة.

- إن الفترة قصيرة بدرجة لا تتمثل فيها القيمة الزمنية للنقود أهمية خاصة.⁽¹⁾

1- محمد القيومي محمد، مرجع سبق ذكره، ص334.

خاتمة الفصل الثاني:

تعتبر المردودية المالية ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المؤسسة ومواصلة مسارها.

فمن خلال هذا الفصل وعلى ضوء ما قدمناه من تحليلات وتفسيرات نستخلص أن المردودية تظهر كهدف أساسي للمؤسسة في تحقيق منافع ممثليها وبالتالي تعظيم ثروة المؤسسة.

إن الهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو تعظيم ربحها وعليه فإن الهدف من تحقيق المردودية والعمل على تعظيمها يعتبر محورا أساسيا في القرارات المالية ومؤشرا مهما لتقييم لأدائها المالي لضمان استمراريتها في السوق..

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة بهجة للعلاب السرفر

الفصل الثالث: دراسة حالة بمؤسسة البهجة للحليب

تمهيد:

تسعى أي مؤسسة مهما كان نشاطها إلى تحقيق مردودية جيدة راجبة في الإستمرارية وتحقيق متطلبات المستهلك.

عرفت 20 سنة الماضية تطورا كبيرا في إستهلاك الحليب على مستوى السوق المحلي بالموازاة مع مجهودات الدولة في التنمية الريفية ومحاولة منها تحقيق الإكتفاء الذاتي لمنتوج الحليب.

وعلى هذا الأساس وفي سياق ما قدمناه في الفصلين السابقين حاولنا إثراء المفاهيم النظرية بدراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات التي تحقق مردودية وكان الإختيار لمؤسسة البهجة للحليب، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى بطاقة تقنية عن المؤسسة، إلى دراسة تحليلية لميزانية إحدى السنوات حققت فيها مردودية ومقارنتها مع السنة التي سبقتها، وأخيرا تناولنا آفاق ومشاريع المؤسسة المستقبلية وأهدافها المسطرة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بمؤسسة البهجة للحليب.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة البهجة للحليب بالسوقر -تيارت-

تعتبر مؤسسة البهجة للحليب من بين المؤسسات الناشطة إقتصاديا على مستوى ولاية تيارت، ومن خلال هذا المبحث نتعرف أكثر على هذه المؤسسة، تاريخها، هيكلها وأهم نشاطاتها.

المطلب الأول: نبذة عن تاريخ المؤسسة.

أولاً: تعريف المؤسسة.⁽¹⁾

هي مؤسسة البهجة للحليب، تم إنشاؤها في 19 ماي 2001 من طرف المدير العام الرئيسي السيد حرز الله عبدالقادر، تم تسجيلها في السجل التجاري تحت رقم 01B0422427 برأس مال يقدر بـ: 30.000.000,00 دج في إطار التنمية والإستثمار في الجزائر وبقرار من ⁽²⁾ ANDI تحت رقم 0/0222/04/1999 المؤرخ في 21/02/2000 والقرار المعدل في 21/08/2004.

حيث تم منح المؤسسة قرض بنكي من طرف وكالة بنك التنمية المحلية -تيارت- من أجل تمويل مشروع البهجة للحليب بكلفة تقدر بـ: 174.124.000,00 دج.

وفي نهاية 2007 أنهت المؤسسة أشغال البناء وتركيب وتثبيت الأجهزة الخاصة بالمصنع.

وفي مارس 2008 تم الإنطلاق الرسمي لمؤسسة البهجة للحليب بعرض منتوجاتها في السوق.

وفي 25 اوت 2013 عرفت مؤسسة البهجة تغيير في السجل التجاري وذلك لتغير المساهمين وتغيير راس مالها الذي أصبح 50.000.000,00 دج.

ثانياً: الشكل القانوني للمؤسسة.

__ مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة براس مال يقدر حالياً بـ: 50.000.000,00 دج.

__ الإعتماد الصحي: رقم 10 08 14.

__ عنوان المؤسسة: منطقة النشاطات الصناعية، طريق عين دزاريت السوقر، دائرة السوقر، ولاية

تيارت على مساحة تقدر بـ: 3120م².

1 من إعداد الطالبتان بناء على معلومات مقدمة من المؤسسة، 2016

2 ANDI ; Agence Nationale de Developpment et d'Investissement.

_الإسم التجاري: سيدي عابد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

أولاً: التعريف بمصالح المؤسسة:

1_ مصلحة المستخدمين: تضم المؤسسة حوالي 40 عاملاً. يكمن دور هذه المصلحة في مراقبة الأجور وصرف مستحقات العمال الشهرية ومتابعة التأمينات الخاصة بالعمال وهي المسؤولة أيضاً عن إدماج العمال كما تختص في إستقبال الواردات خارج المؤسسة إلى جانب المساعدة في الإشراف على أرشيف المؤسسة وتنظيمه.

2_ المصلحة التجارية: تتكون هذه المصلحة من رئيس القسم التجاري ومشرفة على تسيير المخزون بالإضافة إلى أعوان تجاريين يقومون بتوزيع المنتج على الملاين ومحلات المواد الغذائية الذين هم بدورهم يوصلون المنتج إلى المستهلك.

3_ مصلحة المحاسبة: يشرف عليها رئيس مصلحة ومحاسب وأمين صندوق.

أمين الصندوق: يقوم بجمع الأموال المحصل عليها من الموزعين الخواص وبعض الدكاكين وبعد ذلك يقوم بتوديعها في حساب المؤسسة.

4_ مصلحة الإنتاج: وهي المصلحة الرئيسية للمؤسسة حيث يتم على مستوى ورشة الإنتاج خلط المادة الأولية المتمثلة في غيرة الحليب (7مقادير من الغيرة الخالية من الدسم 00% يقابلها 9 مقادير من 26% من الدسم) بالإضافة إلى نشاء الذرة التي أصبحت مادة مفروضة من طرف الدولة في آلة الخلط ثم تمر إلى آلة البسترة ثم إلى آلة الشحن عبر أكياس وآخر محطة هي غرف التبريد (3 غرف تبريد على مستوى المؤسسة) في إنتظار التوزيع والتسويق.

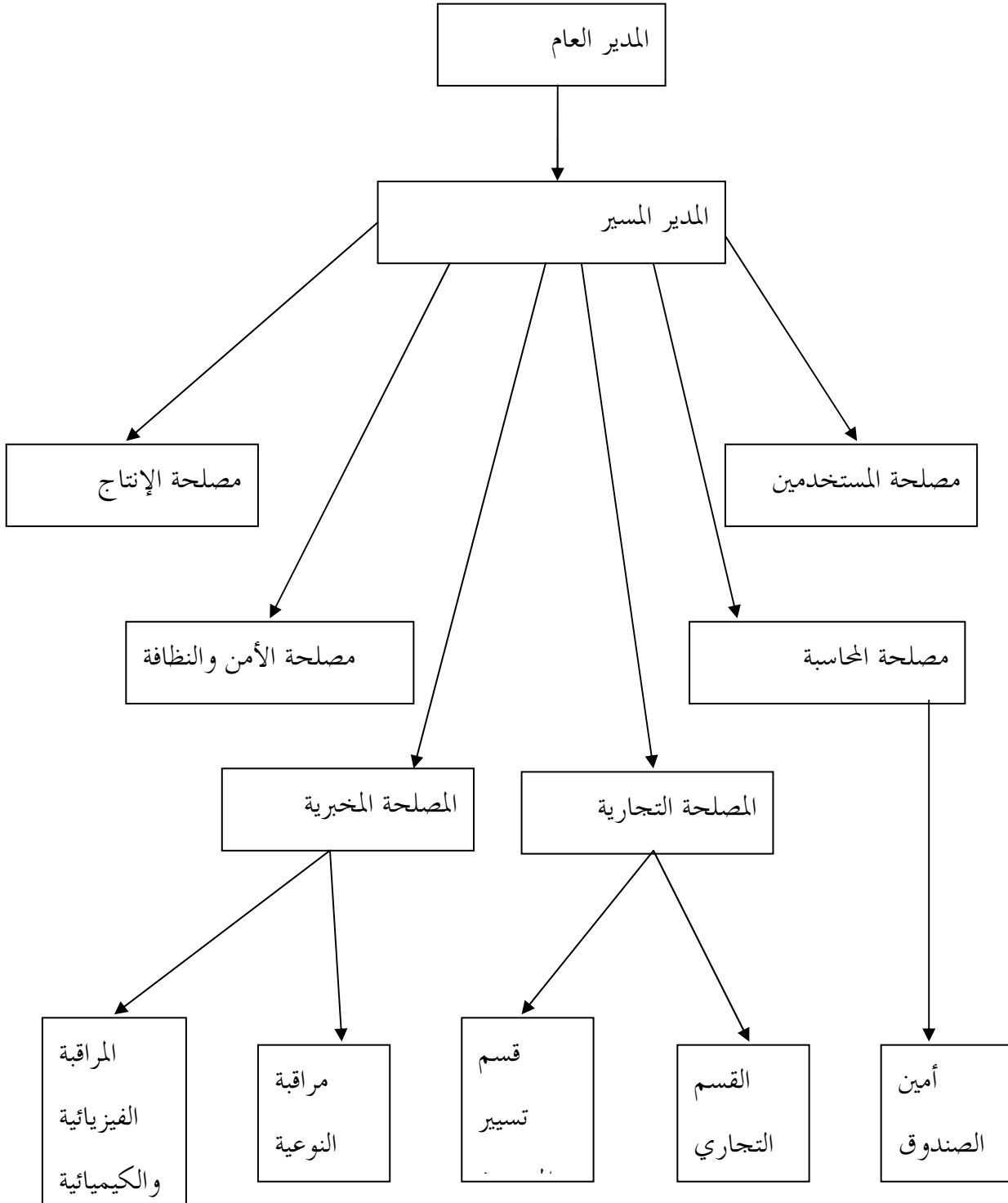
حيث تقدر كمية الإنتاج حوالي 24.000 لتر يومياً فيما يخص الحليب العادي، أما حليب البقر فتختص المؤسسة بالشحن في أكياس فقط وتقدر كمية الحليب من طرف 3 مجعين بـ: 2900 لتر أسبوعياً.

5_ المصلحة المخبرية: تقوم بمراقبة الجودة والنوعية لكل موجودات المؤسسة من مخزون للمواد الأولية والمنتج من الحليب، وكذا القيام بتحليل للمنتجات ومقارنة نتائجها بالمعايير المعمول بها قصد معرفة وضعيتها ومدى مطابقتها.

6_ مصلحة الأمن: تضمن الأمن الداخلي وتعمل على الحفاظ على ممتلكات المؤسسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي.

شكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة بهجة للحليب.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات المؤسسة.

المطلب الثالث: نشاطها وأهدافها.⁽¹⁾

أولاً: نشاطها.

تكثف نشاط مؤسسة البهجة منذ حوالي 5 سنوات وذلك راجع لإنسحاب عدة ملايين من السوق مما أتاح لها الحصول على ربحية أكثر وحملها مسؤولية أكبر.

تعتمد في إنتاجها على المادة الأولية الأساسية المتمثلة في غيرة الحليب والتي تقوم بشرائها عن طريق حصص محددة من طرف الدولة شهريا فهي تقوم بإستيراد هذه المادة الأولية بالعملة الصعبة مما جعلها تحدد الحصص وكذلك تفاديا لنشوء أسواق موازية ووقوع منافسات على سعر الحليب.

وعلى الرغم من الحصة المحددة نجد أن المؤسسة لها إنتشار واسع لمنتجاتها حيث يتم التوزيع على المستوى الداخلي للولاية بدوائرها ويمتد إلى خارج الولاية نذكر منها تيسمسيلت، آفلو.

تخصص المؤسسة في نشاطها إلى المراقبة الدائمة من حيث النوعية والجودة والمراقبة الصحية، حيث قامت لجنة من مديرية التجارة لولاية تيارت أثناء فترة قيامنا بالدراسة داخل المؤسسة بزيارة مفاجئة للمؤسسة تفقدت فيها المواد الأولية والإنتاج داخل الورشة، وهذا ما يدل على المراقبة الدائمة.

ثانياً: اهدافها

- 1_ خلق منتج في السوق موافق للمعايير الوطنية والدولية المتعارف عليها.
- 2_ خلق مناصب شغل والتخفيض من البطالة.
- 3_ تحقيق إكتفاء ذاتي محلي في مادة الحليب.
- 4_ تنمية الدورة الإقتصادية المحلية.
- 5_ العمل على تغطية واسعة وإنتشار منتجها في السوق.
- 6_ تهدف إلى توسيع نشاطها.
- 7_ تطمح إلى التصدير خارج الوطن قصد جلب العملة الصعبة.
- 8_ تسعى كأى مؤسسة إلى تحقيق مردودية من جهة وتحقيق متطلبات المستهلك من جهة أخرى.

1 من إعداد الطالبتين بناء على معطيات المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة البهجة.

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة إلتزاماتها بتاريخ إستحقاقها من جهة، ومدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعد في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى لضمان الإستمرارية وذلك بإستخدام المعلومات المتحصل عليها عن نشاط المؤسسة.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة البهجة للحليب إعتقادا على أهم النسب والمؤشرات المالية، إضافة إلى إستخدام المعلومات المحاسبية والمالية المتاحة خلال السنوات: 2009_2010_2013_2014.

المطلب الأول: تحليل النسب المالية لمؤسسة البهجة.

تعتبر النسب المالية الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد الوضعية المالية للمؤسسة. فمن خلالها يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، وفي هذا السدد سنقوم بدراسة بعض النسب وتحليلها لمؤسسة البهجة للحليب خلال الفترات: 2009، 2010، 2013، 2014، بالإعتماد على ملاحق مقدمة من طرف المؤسسة موضحة في الجدول التالي:¹

¹ من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من المؤسسة.

جدول رقم (3-1): النسب المالية لمؤسسة بهجة للسنوات 2009-2010-2013-2014.

2014	2013	2010	2009	النسب السنوات
100	100	100	100	الأصول/الخصوم
6,33	10,69	0,09	-2	النتيجة الصافية/الأصول
6,33	10,69	0,09	-2	النتيجة الصافية/الخصوم
144,66	188	4,80	-133,27	النتيجة الصافية/ مصاريف المستخدمين
98,72	140,03	54,75	39	رقم الأعمال/الأصول
98,72	140,03	54,75	39	رقم الأعمال/الخصوم
5,59	4,04	3,66	4,68	رقم الأعمال/ مصاريف المستخدمين
17,12	24,78	2,36	8,79	القيمة المضافة/الأصول
17,14	24,78	2,36	8,79	القيمة المضافة/الخصوم
17,34	17,70	4,31	22,53	القيمة المضافة/ رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات المؤسسة.

التحليل:

1_ المردودية الإقتصادية: وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

حيث تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة، أي مدى مساندة المؤسسة في المحيط الإجتماعي والإقتصادي.

$$\text{النتيجة الصافية} / \text{مصاريف المستخدمين}$$

2_ نسبة:

تبين مدى تغطية النتيجة الصافية لكتلة أجور المستخدمين، وبالنسبة لمؤسسة بهجة فقد شهدت عجز في سنة 2009 وهذا راجع إلى النتيجة السالبة لهذه السنة.

سنة 2010 عرفت تحسن في النتيجة إنعكس إيجاباً بنسبة تغطية مصاريف المستخدمين، أما باقي السنوات 2013-2014 كانت هناك تغطية جيدة.

رقم الأعمال / الأصول

3_نسبة:

سنة 2009 تمت تغطية قيمة رقم الأعمال للأصول بنسبة 39% وهي أقل من 50% التي تعتبر حد أدنى. معنى ذلك أن رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة ضعيف وهذا راجع لنقص المبيعات.

أما بالنسبة للسنوات 2010-2013-2014 نلاحظ أن نسبة التغطية تتراوح ما بين 54% و140% وهي نسب جيدة متأثرة بتحسّن المبيعات.

مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال

4_نسبة:

تعتبر هذه النسبة أكثر إستخداماً باعتبار أن المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الإقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة ووصولها في كثير من الأحيان إلى إمتصاص كل فائض المؤسسة.

تنسب مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة:

مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

وإذا كان عبئ مصاريف المستخدمين كبيراً حيث يلتهم كل القيمة المضافة وتنسب مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال⁽¹⁾.

ففي الحالة الجيدة للمؤسسة يكون معدل نسبة مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال أكبر من 2,5%.

وحسب الجدول الموضح سابقاً فالنسبة متقاربة بالنسبة لكل السنوات المدروسة وتتراوح من 3% إلى 6%.

القيمة المضافة / الأصول

5_نسبة:

1مبارك سلوس، مرجع سبق ذكره، ص53

تتراوح هذه النسبة في الحالات العادية بين 20% و30%. أما في حالة المؤسسة نلاحظ أن سنة 2013 هي فقط من كانت في وضعية عادية حيث بلغت النسبة 24,78% على عكس باقي السنوات التي كانت فيها أقل من 20%.

6_نسبة: القيمة المضافة/ رقم الأعمال

تتراوح نسبتها من 30% إلى 35% في المعايير العادية. وفي حالة مؤسسة البهجة لم يحصل لها أن وصلت نسبة 30% حيث تراوحت بين 4% و22% خلال السنوات المدروسة.

في الأخير وبعد تحليل النسب الخاصة بالمؤسسة تمكنا من إستخلاص أن المؤسسة عرفت صعوبات في إنطلاقها (سنة 2009) لكنها عملت جاهدة على تحسين وضعيتها المالية وهذا ما تظهره نسب سنة 2013.

ولعل من بين السباب المدعمة للحصول على النتائج الإيجابية نذكر ما يلي:

1_طبيعة المادة.

2_الطلب على مادة الحليب.

3_قلة المنافسة.

4_النظرة الليبرالية للنشاط.

المطلب الثاني:دراسة أهم عناصر الميزانية للسنوات (2009-2010-2013-

2014) وجدول حسابات النتائج:

تعتبر القوائم المالية من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها وهي أداة للتخطيط السليم والمرآة العاكسة لأي مؤسسة إقتصادية.

ومن خلال هذا المطلب تظهر لنا التطورات والتغيرات التي عرفتتها أهم عناصر الميزانية وجدول

حسابات النتائج خلال السنوات (2009-2010-1013-2014) الموضحة في الجدول التالي:¹

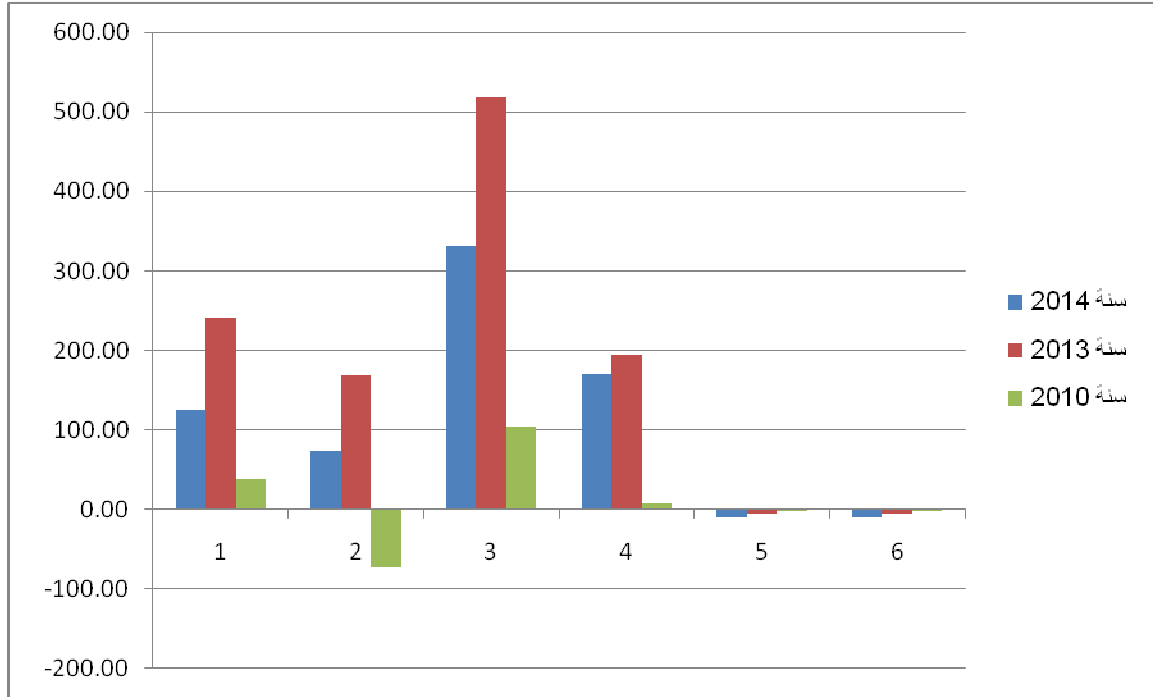
¹ من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات المؤسسة.

جدول رقم (3-2): تغيرات أهم عناصر الميزانية

السنوات المعطيات	2009	2010	%	2013	%	2014	%
رقم الأعمال	57.457.151,31	79.523.702,00	38,04	196.138.195,28	241,36	129.752.516,05	125,82
القيمة المضافة	12.945.147,59	3.430.754,00	(73,49)	34.720.753,01	168,21	22.510.312,60	73,88
النتيجة الصافية	(3.591.207,54)	139.913,79	103,89	14.980.383,26	517,14	8.324.889,45	331,81
مصاريف المستخدمين	2.694.559,25	2.913.486,80	8,12	7.938.046,75	194,59	7.260.039,85	169,43
الأصول	147.263.004	145.229.557	(1,38)	140.061.737	(4,89)	131.424.610	(10,75)
الخصوم	147.263.002	145.229.556	(1,38)	140.061.734	(4,89)	131.424.610	(10,75)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

شكل رقم (3-2): منحني تغيرات أهم عناصر الميزانية



التعليق:

1_رقم الأعمال: ويعبر عن مبيعات المؤسسة.

حيث ان رقم الاعمال الخاص بالمؤسسة تطور بنسبة 38,40% سنة 2010. بمعنى سنة بعد النشاط وهذا أمر عادي .

أما سنة 2013 فقد عرف رقم الأعمال تطور بنسبة 241,36% مقارنة بسنة الإنطلاق وهذا دليل جيد على ولوج المؤسسة للسوق.

سنة 2014 شهدت تراجع حيث وصلت النسبة إلى 125,82% لكنها في وضعية جيدة.

2_القيمة المضافة: وتعني الثروة الإضافية المحققة من طرف المؤسسة بإستعمال خدمات وموارد الغير بإضافة إلى وسائلها الخاصة.

أما بالنسبة لمؤسسة بهجة وحسب الجدول الموضح سابقا فإن القيمة المضافة عرفت إنخفاض قدر بـ: 73,39% وهذا لسوء إستخدام الموارد في سنة 2010 إضافة إلى نقص الخبرة. لتتدارك بعد ذلك وترتفع النسبة إلى 168,21% سنة 2013. أما سنة 2014 عرفت إنخفاض ملحوظ قدر بـ: 94,33% لتصل نسبة التطور إلى 73,88%.

- 3_ **النتيجة الصافية:** هي نتيجة الدورة وتحسب بالفرق بين النتيجة الإجمالية والضرائب على الأرباح، وهي تبين لنا المردودية المالية النهائية للمؤسسة بعد عمليات الإستغلال.
- فمن الجدول نلاحظ أن النتيجة الصافية في تزايد ملحوظ عكس ما كانت قيمتها سالبة في السنة الأولى (2009) وهذا راجع إلى تزايد قيمة المبيعات.
- أما الإنخفاض المذكور في سنة 2014 راجع إلى الزيادة المرتفعة في التكاليف خارج الإستغلال ما أدى إلى إنخفاض النتيجة الصافية.
- 4_ **مصاريف المستخدمين:** كتلة مصاريف المستخدمين مرتبطة بحجم نشاط المؤسسة. فكلما زاد الإنتاج كانت الحاجة إلى عمال موظفين وآخرون موزعين.
- 5_ **الأصول:** يظهر لنا تناقص في نسبة التغير بين السنوات وهذا لغياب الاستثمارات لدى المؤسسة حيث وصلت نسبة الإهلاكات إلى 10,75%.

المبحث الثالث: العراقيل والآفاق.

تحقيق مردودية جيدة لأي مؤسسة إقتصادية تعترضه عقبات إلا أن وجود الطموحات و الآفاق المسطرة في أجنحة المؤسسات تجعل للمؤسسة القدرة والرغبة في المواصلة.

المطلب الأول: العراقيل الموجودة.

قلة جمع الحليب الطازج: تعاني ولاية تيارت من ضعف في مجال جمع وتحويل الحليب رغم الإنتاج الوافر الذي تحققه سنويا حسب مديرية المصالح الفلاحية.

فعلى الرغم من إنتاج أزيد من 71 مليون لتر من الحليب سنويا على مستوى ولاية تيارت لا يتم جمع وتحويل سوى 12% منه إلى وحدات غنتاج الحليب أي ما يعادل 9 مليون لتر.

وأوضحت ذات المديرية أن الحليب الطازج المجمع يتم تحويله إلى وحدتي سيدي خالد التابعة لمجمع جيبلي والبهجة بالسوق وذلك بمعدل إجمالي قدره 75 ألف لتر يوميا.

وتعود أسباب هذا الضعف في الجمع والتحويل إلى إقدام معظم المربين وكذا المستثمرات الفلاحية المختصة في تربية الأبقار على بيع الحليب الطازج مباشرة إلى المستهلكين بدلا من توجيهه إلى وحدات التحويل. وبفعل تفضيل المربين البيع المباشر للمستهلكين أضحت مختلف مناطق الولاية تعرف ظاهرة عرض الحليب الطازج داخل قارورات بلاستيكية على قارعة الطريق أو بيعه بمحلات المواد الغذائية. (1)

نقص بودرة الحليب والمواد الأخرى: يعتبر تحديد حصة المادة الأولية من طرف الدولة من بين العراقيل التي تعترض زيادة كمية الإنتاج من مادة الحليب. فكلما زادت حصة بودرة الحليب زاد حجم الإنتاج وبالتالي توسيع المنطقة الجغرافية المغطاة وبالتالي تحقيق أرباح أكثر.

إنتاج الحليب لا يغطي الطلب: تنشط بولاية تيارت وحدتان لتحويل الحليب سيدي خالد والبهجة (سيدي العابد) وأهمها ملبنة سيدي خالد التابعة لمجمع جيبلي التي يصل إنتاجها ما بين 70 ألف و110 ألف لتر يوميا.

ورغم هذا الإنتاج الذي توفره الوحدتان فإن الولاية تعرف أحيانا نقصا في توفير حليب الأكياس مما يؤدي إلى إرتفاع سعره إلى 35 دج ويصبح المواطنون مجبرين على شراء حليب البقرة الطازج الذي يسوق بين 45 و50 دج للتر الواحد. ويرجع تجار التجزئة هذا النقص في حليب الأكياس إلى نقص الكميات الموزعة مما يدفع المواطنين على التهافت لشراء كميات كبيرة.¹

¹ من إعداد الطالبتين بناء على معطيات المؤسسة 2016.

المطلب الثاني: الإجراءات التحفيزية.

تقوم مديرية المصالح الفلاحية بدعم غنتاج وجمع وتحويل الحليب من خلال تقديم منح لكل المعنيين بهذه العمليات حيث تم على سبيل المثال منح في المجموع أكثر من 105 مليون دج لمربي البقار الحلوب المسجلين لدى المديرية وأكثر من 43 مليون دج لصالح مجمعي الحليب وأكثر من 29 مليون دج لوحدهات إنتاج الحليب.

ويشمل الدعم المقدم لشعبة الحليب أيضا تجهيزات تربية الأبقار ومنها تلك الخاصة بالحلب والتبريد وغيرها وذلك بنسبة 30% من ثمن إقتنائها إضافة إلى تقديم منح لدعم البيطرة الذين يقومون بعمليات التلقيح الإصطناعي في 1800 دج لكل بقرة ملقحة.

كما يستفيد المربي من مبلغ 60 ألف دج عن كل عجل يولد بالتلقيح الإصطناعي و6 آلاف دج كدعم عن كل هكتار يقوم بزراعته بالأعلاف، إضافة إلى دفع 30% من تكلفة إقامة الإسطبلات الخاصة بتربية الأبقار الحلوب حيث تمنح وحدة سيدي خالد قروض للمربين من اجل إقتناء أبقار حلوب يبيعون حليبها للوحدة.

ويتم إختيار المستفيدين من طرف لجنة مشكلة من إطارات المؤسسة وممثلين عن مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية ونقابة المربين بتياتر حيث يتم تسديد القروض بالتقسيم من عائدات بيع الحليب لمدة 5 سنوات، وقد ساهمت سياسة دعم شعبة الحليب التي تضمنها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 في إرتفاع حجم الحليب المجمع لفائدة وحدات التحويل من 400 ألف لتر سنة 1995 إلى 9 ملايين لتر سنة 2014.¹

المطلب الثالث: آفاق ومشاريع مؤسسة البهجة.

تسعى مؤسسة البهجة كأى مؤسسة إلى تحقيق ربحية أكبر. حيث تتعدد الطرق التي تسمح بزيادة الربحية منها زيادة حجم النشاط، القيام بتوسعة وإستثمار في المؤسسة، التنوع في الإنتاج.. إلخ ويعتبار أن العامل الأول غير متاح بسبب ان المادة الأولية محددة من طرف الدولة، تقوم حاليا المؤسسة بمشروع توسعة خاص بإنتاج مشتقات الحليب من لبن ورائب وياغورت. فنتائجها المحققة خلال السنوات الماضية والتي كانت إيجابية جعلتها تقرر توسيع نشاطها بالإضافة إلى دافع حاجة السوق إلى تلك المنتوجات.

¹ من إعداد الطالبتين بناء على معطيات المؤسسة 2016.

أولاً: تقديم المشروع.

يتطلب الإستثمار الذي تقوم به المؤسسة تكلفة إجمالية تقدر بـ: 678.633.910,00 دج ويقدر القرض البنكي من التكلفة الكلية بنسبة 57,47% الموافقة لمبلغ 300.000.000,00 دج كقرض مبدئي وقرض آخر تكميلي مقدر بـ: 90.000.000,00 دج.

أما رأس مالها الخاص كانت له حصة 7,37% من التمويل الإجمالي وقدر بـ: 50.000.000,00 دج.

يتوزع هذا المبلغ الإجمالي على متطلبات المشروع من مصاريف أولية، أراضي، مصاريف البناء، مصاريف التجهيزات من آلات تخص الإنتاج ومكاتب وإعلام آلي.

ثانياً: القدرة الإنتاجية للمشروع.

يهدف مشروع التوسعة لدى مؤسسة بهجة على تحقيق سعة إنتاجية تقدر بـ: 28.080.000 لتر من الحليب سنويا.

ومن المتوقع أن يصل إنتاج الياغورت إلى 29.952.000 عبلة سنويا.

أما إنتاج اللبن والرائب فيكون حسب حاجة ومتطلبات السوق.

ثالثاً: مناصب الشغل المتوقعة.

قد يصل عدد المناصب المتاحة عند إنطلاق المشروع أي في بدايته إلى 90 موظف و28 عامل موزع. وتسعى المؤسسة إلى الوصول في آفاق الثلاث سنوات الموالية لإنطلاق المشروع إل تحقيق 120 منصب توظيف أي بزيادة 30 منصب شغل، ومن 28 عامل موزع إلى 1.56¹.

وبالتالي يمكننا القول أن مشروع التوسعة المقبلة عليه مؤسسة بهجة للحليب كان في الوقت المناسب لما سيخلقه من فائدة أهمها:

الأولى: خلق منتج في السوق.

الثانية: خلق مناصب شغل.

ولعل الفائدة الثانية أهم من الأولى لما يعرفه الإقتصاد الوطني من صعوبات في توفير مناصب شغل.

¹ من إعداد الطالبتين بناء على معطيات المؤسسة 2016.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض واقع إحدى المؤسسات الإنتاجية، مؤسسة البهجة للحليب الناشطة بدرجة ثانية على مستوى ولاية تيارت وذلك بدراسة وضعيتها الإقتصادية والمالية عن طريق تحليل النسب المالية لميزانيات بعض السنوات التي نشطت فيها المؤسسة ومقارنتها ببعضها لإستنتاج الفروقات.

بإضافة إلى جدول حسابات النتائج الذي يتم بموجبه تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية محاولة منا لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

وبعد تحليل مختلف الدراسات توصلنا إلى أن المؤسسة قادرة تحقيق مردودية جيدة وفرض مكانتها في السوق والدليل على ذلك مشروع التوسعة الذي هو في سدد الإنجاز.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

خاتمة عامة

طالما أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تمتاز بإمكانياتها ومواردها المحدودة وقراراتها التي لا تتحمل العشوائية، هذا ما يفرض ضرورة تحديد توجهاتها الإستراتيجية وجمع المعلومات والبيانات عن بيئتها الداخلية والخارجية وتحليلها بهدف تحديد نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف ومعالجتها.

ففي وقتنا الحاضر تعد هذه المؤسسات ثروة هامة إذ أن التحكم والإستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية. حيث تعمل دائما على تحسين بيئتها الداخلية من خلال تنمية مردوديتها ومواجهة العراقيل التي تحد من تحقيقها.

إذ أن تحليلنا للمردودية أظهر أنها تعتبر الأساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة في معرفة مكائنها الإقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق مردود مالي وإقتصادي وإستخدامها لأموالها المستثمرة، وعليه تجدر الإشارة إلى أن موضوع تحليل مردودية المؤسسة من المواضيع البارزة في نظام إقتصاد السوق الذي لا يضمن البقاء والإستمرار إلا للمؤسسات التي تتمتع بمردودية عالية وكافية حتى تسمح لها بتغطية الأخطار المترتبة عنها.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر المؤسسة المصغرة النواة والأساس لإنتلاق أي مؤسسة عملاقة حيث يسهل فيها الإنشاء والتسيير ومنها تكتسب الخبرات والكفاءات لتكوين كبرى المؤسسات، فالمؤسسة المصغرة لها التأثير الفعال في تنمية اقتصاد الدولة.

الفرضية الثانية: تنوع مصادر التمويل يشجع المؤسسات خاصة المصغرة منها في خلق مكانة في السوق وتحقيق الإستمرارية.

الفرضية الثالثة: الكفاءات التشغيلية وحسن التسيير يساهمان في إمكانية المؤسسة المصغرة على تحقيق مردودية.

نتائج البحث:

ويمكن حوصلة الدراسة وما آلت إليه إلى النتائج التالية:

__تأثير المؤسسات المصغرة في الإقتصاد الوطني أكثر فعالية من أي شكل آخر للمؤسسات.

__تعدد مصادر التمويل للمؤسسات المصغرة يعتبر عامل مساعد لإنشائها وتنميتها.

خاتمة عامة

يمكن اعتبار المردودية مقياسا أو معيارا لفعالية أنشطة المؤسسة وذلك بواسطة النسب المالية، حيث يمكن لنا الحكم الوضعية المالية للمؤسسة.

بواسطة نسب المردودية نستطيع الحكم على مدى تأثير المؤسسة على الإقتصاد الوطني.

المردودية هي عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج بعد طرح النفقات والتكاليف، إذ تعتبر هدف أي مؤسسة.

هذا بالنسبة للجانب النظري، أما الجانب التطبيقي الذي خصصنا له الفصل الثالث حول دراسة حالة بمؤسسة البهجة للحليب-السوقر-تيارت التي تعد إحدى أهم المؤسسات الناشطة إقتصاديا وذلك من خلال تحليل كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2009-2010-2013-2014) حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

سنة 2009 باعتبارها سنة الإنطلاق عرفت عجز وهي الحالة الرائجة لدى جميع المؤسسات حديثة النشأة.

سنة 2010 تحسن طفيف أظهر محاولاتها في الولوج إلى السوق.

سنة 2013 تعد أفضل السنوات التي كانت محل الدراسة، حيث كانت مجهوداتها المبذولة ظاهرة في نسبها المالية.

سنة 2014 شهدت تراجع بنسبة ضئيلة.

التوصيات:

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن إقتراح بعض الحلول المناسبة لتحسين المردودية المالية للمؤسسة وهي تتمثل فيما يلي:

إهتمام المؤسسة بتقييم مردوديتها من خلال تحليلها ومعرفة الجوانب المؤثرة فيها سعيا لتحسينها.

تفعيل مصلحة التسويق بإحداث فروع جديدة لزيادة حجم المبيعات.

إجراء تعديل في الهيكل التنظيمي وذلك بالفصل في المهام الموكلة لشخص واحد لتحديد المسؤوليات.

الأفاق:

خاتمة عامة

وأخيرا إرتأينا أن نطرح كآفاق لموضوع المردودية المالية لدى المؤسسات المصغرة الذي يعتبر مفتاح لمواضيع نذكر منها:

- _تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة افقتصادية.
- _ دور مراقبة التسيير في تحسين المردودية المالية.
- _ دور المؤسسة المصغرة في تنمية الإقتصاد الوطني.
- _ إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة..

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. بالغة العربية:

1. إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005.
2. بيار كولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دينو.
3. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
4. حسان لحضر، جسر تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل.
6. خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل إقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
7. خباياة عبدالله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013.
8. زغيب مليكة وبوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
9. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المشآت، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 1997.
10. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات "التحديات الراهنة"، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
11. سيد الهواري، الإدارة المالية، منهج إتخاذ القرارات 1999.
12. طارق محمد الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
13. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، 2015.
14. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
15. عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا إقتصادية معاصرة، الطبعة 2007، جامعة الإسكندرية.
16. عبد الغفار حنيفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل إتخاذ القرارات)، المكتب العربي، الإسكندرية، 1993.
17. عبد الله غيث جوهر، إدارة المشروعات الإستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

18. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2013.
 19. ليث عبدالله القهيوي، بلال محمود الواد، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
 20. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
 21. محمد القيومي محمد، أصول محاسبة التكاليف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر.
 22. محمد براق، بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية.
 23. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية "مدخل إتخاذ القرارات"، الدار الجامعية الإسكندرية.
 24. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجندين للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 2006.
 25. ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دار البحث.
 26. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، مطبعة دار الجزائر، 1990.
 27. نعيم نصر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، الطبعة الأولى، 2012.
- 2.المذكرات:**
1. ابن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص محاسبة، 2006.
 3. زويتة محمد صالح، أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.
 4. سوفي العطراء، إنشاء المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة سكيكدة، تخصص نقد وبنوك.
 5. شريف مصطفى، التمويل الذاتي للمؤسسات المصغرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة تيارت، 2010.
 6. عباس سامية، التمويل الذاتي في المؤسسات المصغرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة تيارت، 2012.
 7. قدور خالد وآخرون، المؤسسة الصغيرة آفاق وتحديات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص تسيير، جامعة تيارت، 2004.

قائمة المصادر والمراجع

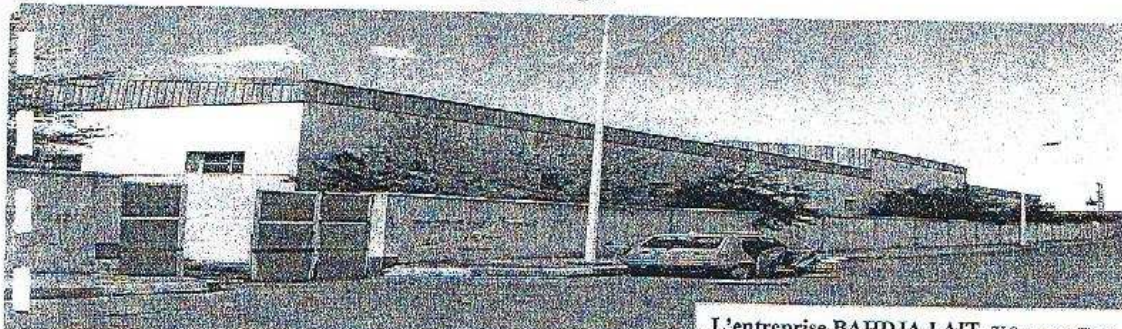
8. مبارك مبروكي وفيصل سويقات، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة ورقلة، 2011.
9. محمد براق، بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 1999.
10. ميلودة ميلي، أثر الرفع المالي على مردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، 2002.

3. المراجع باللغة الفرنسية:

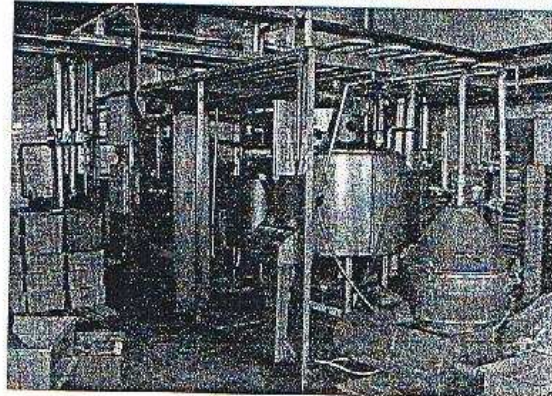
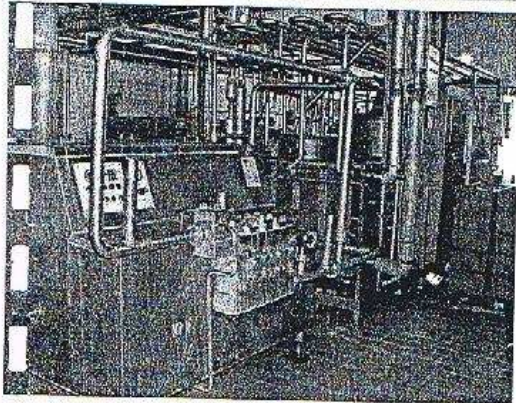
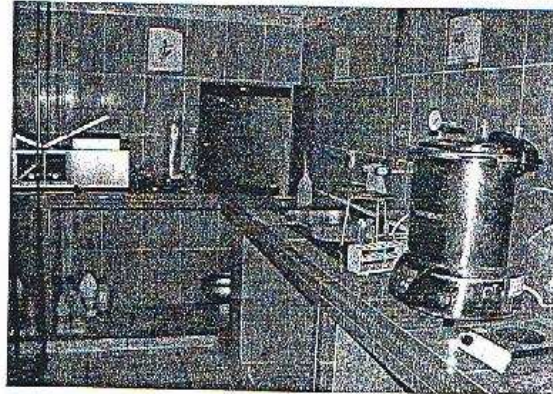
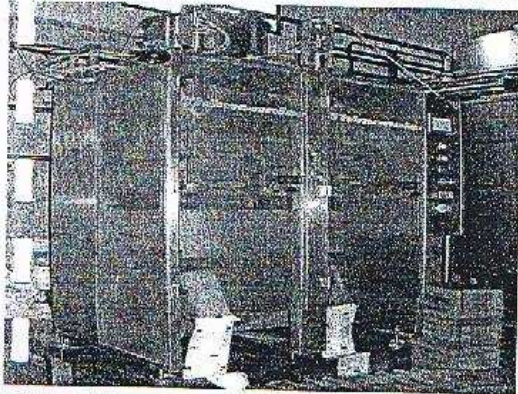
1. Christian Zambotto, gestion financière, 8^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009.
2. Florence Delahaye, Finance de l'entreprise manuel et application, 2^{ème} édition, paris, 2009.
3. K.CHIHA ; Gestion et stratégie financière ; 2^{ème} édition ;2006.
4. P.CONCO ; Gestion financière de l'entreprise ; 7^{ème} édition.
5. Pierre Vernimen, Finance d'entreprise, 9^{ème} édition, Dollez, Paris, 2011..

الاحمدى

قائمة املاح



L'entreprise BAHDJA LAIT, ZI Sougueur, Tiaret



L'emballage.



Les produits de l'entreprise.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشرطة ذات مسؤولية محدودة
الهيئة
طريق عو...
السنورق ولاية تيسرارت

عقد عمل محدد المدة بالتوقيف الكامل

Doc 17: le contrat du travail.

طبقا للقانون 11 / 90 المتعلق بعلاقات العمل المؤرخ في: 1990/04/21 المتعلق بعلاقات

العمل المحدد والمسمى:

تم إبرام هذا العقد المحدد المدة والتوقيت الكامل

بين:

- 1- السيد: حزر الله عبد القادر بصفته مدير الشركة ذات مسؤولية محدودة الهيئة حليب من جهة
- 2- و السيد: بصفته عامل متعاقد.

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى:

يتم تشغيل السيد:

كـ ولاية

في منصب:

المادة الثانية:

سبب التوظيف والواجبات

المتحد وظف على أساس تنفيذ الأعمال دورية ذات طابع متقطع المنظمة في:

.....

.....

المادة الثالثة:

مدة العمل:

إن هذا العقد المبرم منته: 06 شهرا من: إلى غاية:

المادة الرابعة:

يخضع العامل المشغل لفترة تجريبية تقدر بـ: يوم 45.....

تصحب بداية من تاريخ التوقيع.

المادة الخامسة:

يمكن تعديل أو إنهاء العقد خلال الفترة القصيرة دون إشعار أو سابق إخطار.

المادة السادسة:

يؤثر العمل المتعاقد في السنه 11، ويتوقف من أجله شهرا تقدر بـ: 18 000 دج. ما يزال دوره

سابقا تقدر بـ: 108 دج.

المادة السابعة:

تجسيدا للمقصد

في حالة ما إذا كانت المدة المحددة في العقد غير كافية لخدمة جميع وظائف العمل التي كانت به يمكن

الهيئة المستخدمة استكماله عند جوبه وانما الشكل و الالتزامات بشرط ان يكون هذا الأخير قد احتل نتائج

مرددية ايجابية فترة عدة السابغة.

المادة الثامنة:

يفسخ عقد العمل قبل انهاء مدته في الحالات التالية:

- 1- وفاة المتعاقد.
- 2- في حالة تدهور الغير المتعاقد لمدة 48 ساعة.
- 3- انتهاء فترة التجريبية بشكل يفرض من احد الطرفين.
- 4- تأجيل تساو.
- 5- رفض خطا موطن جسم.
- 6- التهام للخدمة القانوني للهيئة المستخدمة.
- 7- استقالة المتعاقد.

في حالة رفض الإجراء استقالة لخصي قبل انهاء مدة العقد فيترتب على المتعاقد تعويض المؤسسة المعنية في المدة

المساوية من العقد.

في حالة اخطا المتعاقد قبل انتهاء مدة العقد بدون او سببا مقبولين على المؤسسة تعويض المتعاقد ماليا في هذه الحالة من

الغير.

9- في حالة عدم الخضوع الى التلمس الطبي من طرف طبيب العمل.

10- انتهاء مدة العقد.

المادة التاسعة:

عند نهاية علاقة العمل ينتج للعامل شهادة عمل بدون فيها وجرما مدة العمل و مناسبت العمل التي تم

تنفيذها و ارضاء الشهادة النهائية للحساب من طرف طرف.

المادة العاشرة:

تسوية الفوائد الترتيبية في العمل و تسوية كل نزاع أو خلافا قريبا قائم في العمل بين العامل و

المستعدين، ويأج في المنازلات المتبادلة عليها في ايكام القانون.

المادة الحادية عشر:

تم إبرام هذا العقد و المسافة عليه بعد الإطلاع على محضر من الطرفين.

بطقة التعرف بالهوية رقم:

تصان بتاريخ:

عن طرف:

المعني بالأمر

إمضاء و ختم مدير الهيئة

قائمة الملاحق

JOURS

29/03/2016

date	colecteurs	produits	quantité	documents
02/03/2016	OUDINA	lait/cru	288	0(0)
02/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1477	0(0)
02/03/2016	toumi	lait/cru	962	0(0)
05/03/2016	OUDINA	lait/cru	530	0(0)
05/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1595	0(0)
07/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1498	0(0)
07/03/2016	TOUMI	lait/cru	1053	0(0)
07/03/2016	OUDINA	lait/cru	363	0(0)
08/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1087	0(0)
09/03/2016	TOUMI	lait/cru	1099	0(0)
09/03/2016	OUDINA	lait/cru	348	0(0)
12/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1805	0(0)
12/03/2016	OUDINA	lait/cru	432	0(0)
14/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1318	0(0)
14/03/2016	OUDINA	lait/cru	320	0(0)
14/03/2016	TOUMI	lait/cru	1166	0(0)
16/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1454	0(0)
16/03/2016	OUDINA	lait/cru	360	0(0)
19/03/2016	OUDINA	lait/cru	594	0(0)
19/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1651	0(0)
21/03/2016	OUDINA	lait/cru	403	0(0)
21/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1661	0(0)
21/03/2016	TOUMI	lait/cru	745	0(0)
23/03/2016	OUDINA	lait/cru	363	0(0)
23/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1398	0(0)
23/03/2016	TOUMI	lait/cru	1148	0(0)
26/03/2016	OUDINA	lait/cru	543	0(0)
26/03/2016	SASSI MOHAMED	lait/cru	1473	0(0)
26/03/2016	TOUMI	lait/cru	1383	

مجموع الحليب الخاصين بمؤسسة الهبة للحليب
- حليب أبقار -

قائمة الملاحق

Exercice clos le: 31/12/2010

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2010	2009
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	300 000	300 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	139 914	-3 591 208
Autres capitaux propres -Report à nouveau	-22 064 958	-18 473 751
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	-21 625 044	-21 764 959
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	65 642 933	89 179 183
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	4 000 000	4 000 000
TOTAL II	69 642 933	73 179 183
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	4 622 283	99 843
Impôts	5 802	2 716
Autres dettes	92 583 582	95 746 219
Trésorerie Passif		
TOTAL III	97 211 667	95 848 778
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	145 229 566	147 263 002

قائمة الملاحق

Exercice clos le: 31/12/2010

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2010			2009
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	1 922 030	768 140	1 153 890	1 153 890
Immobilisations corporelles				
Terrains	18 840 000		18 840 000	18 840 000
Bâtiments	54 144 000	6 763 000	47 381 000	48 734 600
Autres immobilisations corporelles	88 378 496	21 364 054	65 014 442	70 106 448
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	161 284 526	28 895 194	132 389 332	138 834 936
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	2 252 250		2 252 250	
Créances et emplois assimilés				
Clients	968 883		968 883	337 296
Autres débiteurs	2 989 162		2 989 162	1 799 668
Impôts et assimilés	2 240 190		2 240 190	2 810 649
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	4 391 760		4 391 760	3 480 466
TOTAL ACTIF COURANT	12 840 225		12 840 225	8 428 068
TOTAL GENERAL ACTIF	174 124 751	28 895 194	145 229 557	147 263 004

قائمة الملاحق

Exercice clos le: 31/12/2014

مؤسسة التأمين الوطنية
مركز التأمينات الاجتماعية
مصلحة التأمينات الاجتماعية
مصلحة الضمان الاجتماعي

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	213 584		213 584	213 584
Immobilisations corporelles				
Terrains	18 840 000		18 840 000	18 840 000
Bâtimens	54 144 000	17 591 800	36 552 200	39 259 400
Autres immobilisations corporelles	107 408 102	83 242 390	44 165 712	44 812 197
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				8 171 533
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés	40 000		40 000	40 000
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	180 645 686	80 834 190	99 811 496	111 336 714
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 412 059		7 412 059	4 873 229
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 652 735		1 652 735	3 205 039
Autres débiteurs	3 749 302		3 749 302	3 494 100
Impôts et assimilés	10 746 795		10 746 795	8 902 250
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	8 052 223		8 052 223	8 250 425
TOTAL ACTIF COURANT	31 613 114		31 613 114	28 725 023
TOTAL GENERAL ACTIF	212 258 800	80 834 190	131 424 610	140 061 737

قائمة الملاحق

2009	2010	ملاحظة	
57 457 151,31	79 523 702,00		رقم الأعمال
0,00	370 273,30		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمتكتمة في ذ ا
0,00	0,00		الإنتاج المثبت
0,00	0,00		إعدادات الاستغلال
57 457 151,31	79 893 975,30		إ- الناتج السالبة
42 226 065,47	75 013 309,97		المشتريات المستهلكة
2 285 938,25	1 449 911,33		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
44 512 003,72	76 463 221,30		ج- استهلاك السنة السالبة
12 945 147,59	3 430 754,00		3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
2 694 559,25	2 913 486,80		أعباء المستخدمين
135 190,33	39 243,67		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
10 115 398,01	478 023,53		4- الفاتح الإجمالي عن الاستغلال
0,00	0,00		المنتجات المالية الأخرى
6 000,00	1 075 423,97		الأعباء التشغيلية الأخرى
12 047 851,02	6 497 604,77		المخصصات للإهلاكات والمؤنات
0,00	0,00		استثناءات عن حساب القيمة والمؤنات
-1 783 417,76	-7 076 965,21		5- النتيجة التشغيلية
0,00	7 216 879,00		المنتجات المالية
1 675 278,53	0,00		الأعباء المالية
-1 675 278,53	7 216 879,00		6- النتيجة المالية
-3 458 696,29	139 913,79		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
132 511,25	0,00		الضرائب التي يجب دفعها عن النتائج العادية
0,00	0,00		الصوائف المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
-3 591 207,54	139 913,79		8- النتيجة المساهمة للأشطة المالية
0,00	0,00		العناصر غير العادية المتوجب (يطلب) بينها)
0,00	0,00		العناصر غير العادية الأعباء (يطلب) بينها)
0,00	0,00		9- النتيجة غير العادية
-3 591 207,54	139 913,79		10- نتيجة تصافية للسنة المالية
0,00	0,00		حصة الشركات الموضوعه موضوع المحالة في الأ
-3 591 207,54	139 913,79		11- النتيجة تصافية للمجموع الدمج (1)

قائمة الملاحق

Activitee :
 Adresse :
 N° Article :
 N° NIF :
 N° RC :

COMPTE DE RESULTAT (Par nature)

La période
 Du: 01/01/2014
 au: 31/12/2014

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2014	Exercice 2013
Chiffre d affaires		129 752 516.05	196 106 742.56
Variation stocks produits finis et en cours			29 452.70
Production immobilisée			
Subventions d exploitation			
I - Production de l'exercice		129 752 516.05	196 138 195.28
Achats consommés		105 346 886.90	157 184 404.83
Services extérieurs et autres services		1 895 316.55	4 233 037.44
II- Consommation de l'exercice		107 242 203.45	161 417 442.27
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		22 510 312.60	34 720 753.01
Charges de personnel		7 260 039.85	7 938 046.75
Impôts, taxes et versements assimilés		120 000.00	316 016.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		15 130 272.75	26 466 690.26
Autres produits opérationnels		516 464.00	1 837 744.00
Autres charges opérationnelles		169 170.00	163 027.00
Dotations aux amortissements et aux provisions		7 152 677.30	13 161 024.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		8 324 889.45	14 980 383.26
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		8 324 889.45	14 980 383.26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		130 268 980.05	197 975 939.28
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		121 944 090.60	182 995 556.02
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 324 889.45	14 980 383.26
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		8 324 889.45	14 980 383.26
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		8 324 889.45	14 980 383.26
Dont part des mincitraires(1)			
Part du groupe(1)			

قائمة الملاحق

Activité :
Adresse :

N° Article :
N° NIF :
N° RC :

La période
Du: 01/01/2014
au: 31/12/2014

COMPTE DE RESULTAT (Par fonction)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2014	Exercice 2013
Chiffres d'affaires		129 762 516.05	196 138 195.20
Coût des ventes		267 676.28	3 343 276.81
MARGE BRUTE		129 484 840.77	192 794 916.47
Autres produits opérationnels		516 464.00	1 837 744.00
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles		121 676 415.32	179 652 277.21
RESULTAT OPERATIONNEL		8 324 889.45	14 980 383.26
Produits financiers			
Charges financières			
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT		8 324 889.45	14 980 383.26
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 324 889.45	14 980 383.26
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8 324 889.45	14 980 383.26
part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		8 324 889.45	14 980 383.26
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

	<p>SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITE BAHDJA -LAIT</p> <p>شركة ذات مسؤولية محدودة - بهجة الحليب</p>
<p>Z.I Route d'Ain Dzarit - 14200 SOUGUEUR (W.TIARET). CAPITAL SOCIAL 50 000 000.00 RC N°01 B04224227-00/14-NIF : 000 114042242795. COMPTE BDL Agence Sougueur : 459 4002232400 87-COMPTEBADR Agence Sougueur:00300546300085300093.</p>	

PRESENTATION DU PROJET D'EXTENTION DE LA SOCIETE S.A.R.L BAHDJA LAIT

• NATURE DES ACTIVITES

- Ligne de production de lait stérilisé (UHT) en bouteille PHD capacité :

- 15 000 litres /heure.
- 90 000 L/jour.
- 2340 000 L/mois.
- 28 080 000 L/année.

- Ligne de production de RAIB et LEBEN en bouteille PHD capacité :

- 15 000 L/heure, suivant la demande du marché.

- Ligne de production de yaourt en pot capacité :

- 16 000 pots /heure
- 96 000 pots/jours
- 2496 000 pots/mois
- 29 952 000 pots/ année

قائمة الملاحق

• DONNEES TECHNICO FINACIERES

- Cout global de l'investissement :

	INITIAL	ACTUALISÉ
PARTIE DINARS	26256400.00	315076800.00
PARTIE DEVICES	3397730.00	84 DOLLARS=285409320.00DA
Surcout suite différence de change : 3397730.00 USD au cours de 107=363557110.00DA		
Taux d'augmentation suite à la dévaluation des dinars :		
	INITIAL	ACTUALISE
Global :	547973320	678633910
Surcout :	130 660 590.00 DA	

STRUCTURE DE L'INVESTISSEMENT

Frais préliminaires	4 990 000.00
Terrain	18 960 000 .00
Géni civil + aménagement	131 040 000.00
Matériel et outillage	363 557 110.00
Matériel roulant et de manutention	158 490 800.00
Matériel de bureau et informatique	1 596 000.00
Cout total de l'investissement	678 633 910.00

<i>STRUCTURE DE FINANCEMENT</i>	%	
CAPITAL SOCIAL	7.37	50000000.00
AUTO-FINANCEMENT	35.16	239633910.00
CREDIT BANCAIRE	44.21	300000000.00
 CREDIT BANCAIRE COMPLEMENTAIRE SOLLICITE	 13.26	 90000000.00
 COUT GLOBAL	 100%	 678633910.00

- **EMPLOIS CREES AU DEMARRAGE**

- **EMPLOIS DIRECTES**

- **PERMANENTS :** 90 EMPLOIS EN ZONE URBAINE

- **EMPLOIS INDIRECTES**

- **DISTRIBUTEURS :** 28

- **EMPLOIS CREES AU BOUT DE 3^{ème} année**

- **EMPLOIS DIRECTES**

- **PERMANENTS :** 120 EMPLOIS EN ZONE URBAINE

- **EMPLOIS INDIRECTES**

- **DISTRIBUTEURS :** 56

- **MODELE DE PRODUCTION :**

- Stérilisation à base de **LAIT CRU** et conditionnement en bouteilles **PEHD**
- Stérilisation à base de **LAIT EN POUDRE** et conditionnement en bouteilles **PEHD**
- Pasteurisation de **RAIB** et **LEBEN** et conditionnement en bouteilles **PEHD**